2

أولوية إنسانية

معاناة المرأة الفلسطينية

تحت الاحتلال الإسرائيلي

تحرير

د. محسن صالح

إعداد

حسن أبحيص د. سامي الصلاحات مريم عيتاني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي

أولست إنساناً؟ (2)

سلسلة دراسات تتناول الجوانب الإنسانية للقضية الفلسطينية

تحرير

د. محسن صالح

إعداد

حسن ابحيص د. سامي الصلاحات مريم عيتاني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Am I not a Human

Book Series **(2)**

The Suffering of the Palestinian Women under the Israeli Occupation

Prepared by: **Hasan Ibhais & Dr. Sami El Salahat**

Edited by**: Dr. Mohsen Saleh & Mariam A. Itani**

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2008م – 1429هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-11-9

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 5034-14، بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+

تليفاكس: 643 803 1 961+

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج

م. مريم غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

المحتويات.....3

تقديم.....5

مقدمة 7

أولاً: المرأة في المجتمع الفلسطيني 11

ثانياً: حقوق المرأة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية 19

ثالثاً: اعتداءات الاحتلال على المرأة الفلسطينية:.....29

1. الشهيدات والجريحات.....29

2. الأسيرات.....34

رابعاً: تأثير الاحتلال وممارساته على المرأة الفلسطينية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية:.....43

1. الحصار والقيود المفروضة على حرية الحركة.....44

2. العائلة:.....47

أ. تشتيت شمل العائلات 48

ب. هدم المنازل وتجريف الأراضي والمزروعات 53

3. الصحة.....60

4. التعليم 71

5. العمل.....75

خامساً: المرأة الفلسطينية كقريبة للشهيد أو الأسير أو المطارد.....79
سادساً: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:.....89
1. ما قبل نكبة سنة 1948 90
2. ما بين سنتي 1948 و1967.....91
3. ما بين سنتي 1967 و1993.....94
4. المشاركة السياسية بعد تشكيل السلطة
الفلسطينية 97
5. الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى).....99
خاتمة 105
هوامش 109

تقديم

يقدّم مركز الزيتونة للقرّاء كتابه الثاني من سلسلة أولست إنساناً، والتي يسعى من خلالها لتسليط الضوء على الجوانب المختلفة لمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يتناول هذا الكتاب "معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي"، ويستعرض أبرز الانتهاكات التي يرتكبها هذا الاحتلال بحقها، مما يمسُّها مباشرة كالاستهداف المتعمّد بالقتل والأسر والتعذيب، وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، أو مما يحرمها من حقوقها الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والحياة الآمنة والبيئة السليمة؛ هذا فضلاً عن استخدامها في الكثير من الأحيان كورقة ضغط على زوجها أو ابنها أو أخيها، سواء أكان مقاوماً أم أسيراً أم مطارداً.

والمرأة الفلسطينية إلى جانب كونها الأم والزوجة والأخت في مجتمع يقاسي يومياً، بسبب احتلال لا يراعي خلقاً أو عرفاً أو قانوناً؛ فهي أيضاً المربية والمقاومة والممرضة والمعلمة، التي تخرج من رحم المعاناة أصلب وأقوى وأكثر عزماً على الصمود والعطاء. وفي يوميات حياتها الصعبة، بين منزل مهدوم، وأرض مصادرة، وطفل مريض، و زوج أسير، و أب شهيد، ومدنٍ وقرىً محاصرة، تغرس زهرات الصمود والأمل، حين تحرص دائماً على المشاركة في الحياة السياسية والحركة النضالية، إلى جانب مشاركتها الأساسية فيها عبر التربية، بمشاركة ميدانية واقعية فاعلة وبارزة.

ويحرص هذا الكتاب، مثل غيره في سلسلة "أولست إنساناً"، على نقل المعاناة بأسلوب يخاطب العقل والقلب في إطار علميّ منهجيّ موثّق، مستعيناً ببعض المواد الداعمة من قصص وصور، تقرّب إلى القارئ أكثر ما يعانيه الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، في وقت ينادي فيه العالم أجمع بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وحريته، وحقه في العيش بسلام في بيته وأرضه، ولكنه يَصمُّ آذانه عما يحدث للإنسان الفلسطيني.

مقدمة

فرض الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية منذ سنة 1948 أن تعيش حياة مختلفة عن بقية النساء في هذا العالم، سواء فوق أرض فلسطين أم خارجها في دول الشتات؛ فحرمها من أبسط حقوقها في الحياة والأمن وحرية التنقل والرعاية الصحية والتعليم، وحوّلها إلى لاجئة تعيش ظروفاً غير التي تعودت عليها، محمّلة بأعباء ومسؤوليات تفوق طاقتها وقدرتها على الاحتمال.

وليس من المبالغة القول إن التأثيرات السلبية للاحتلال طالت كل جوانب حياة المرأة الفلسطينية، الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما جعل حياة هذه المرأة نموذجاً فريداً مختلفاً عن سواه، نموذجاً أشدّ صعوبة وأكثر قساوة،

امتزج فيه سعيها، كبقية النساء، لاستعادة ما سلبه المجتمع من حقوقها بنضالها ضدّ المحتل.

إلا أن تلك الظروف كلها لم تكسر عزيمة المرأة الفلسطينية، و لم تتمكن من النيل من صمودها، بل على العكس؛ فقد خرجت من رحم تلك الآلام امرأة غير بقية النساء، امرأة سطّرت بمواقفها المشرقة وصبرها الجميل أعظم العبر والبطولات. فوقفت خلف الرجل أماً وزوجة وأختاً وابنة، وإلى جانبه مربية ومقاوِمَة وممرضة وعاملة ومعلمة، وبقيت من بعد الشهداء راعية لشؤون أسرهم وأبنائهم، تزرع في أبنائها مزيداً من العزّة والصمود والكرامة؛ ليفوق دور المرأة بذلك نسبة النصف التي تشكلها في المجتمع الفلسطيني، ولتكون مسؤولة عن بناء مجتمع بكامله، برجاله ونسائه.

وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني من سلسلة أولست إنساناً، التي يسعى مركز الزيتونة من خلالها إلى تقديم صورة متكاملة عن معاناة الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، بأسلوب يخاطب العقل والقلب في إطار علمي منهجي موثّق.

ويقدّم هذا الكتاب في فصوله المختلفة نبذة عن معاناة المرأة الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛ هذه المعاناة التي طالت كافة جوانب حياتها، الشخصية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية. كما يقدِّم موجزاً عن تاريخ المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

معاناة بدأت منذ بدء الاحتلال

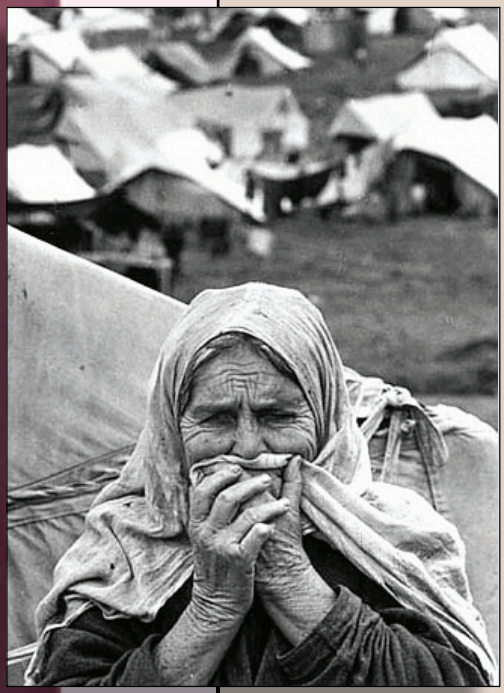

تركنا أنا وزوجي قريتنا كابري قبل وقوعها بيد العصابات الصهيونية بنهار واحد. مشينا لساعات على الطريق الرئيسي .... و لم يمض وقت حتى قطع علينا اليهود الطريق. أخذوا مجوهراتي وحتى أقراط أذني، وكل ما كان معنا من نقود. لم يكن معنا أي قطعة سلاح ندافع بها عن أنفسنا... أخذوا الرجال والصبيان وضمنهم زوجي... كان اليهود يرقصون على الطريق ويستفزوننا بعباراتهم؛ قال لي أحدهم "لا تبكي، كان بودي أن أحضر لك زوجك لولا أننا قتلناه"... وعندما وجدته كان ملقى على الأرض برصاصة في رأسه من الخلف. دفعت جثته إلى الظل، وذهبت أنادي "أم حسين" كي تساعدني في دفنه. لم يكن باستطاعتي أن أحفر له قبراً فحملناه أنا و"أم حسين" على لوح خشبي إلى المقبرة ودفنّاه على حافة قبر والدته... أخذتني أختي معها إلى سورية. لكنني حتى اليوم لا أزال أفكر فيه، وأسأل نفسي: هل دفنته بطريقة صحيحة؟.

شهادة أمينة محمد موسى من قرية كابري

◄ Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee 1948* (Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1978), p. 61.

أولاً: المرأة في المجتمع الفلسطيني

بلغ عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية سنة 2007 حوالي عشرة ملايين و340 ألف نسمة، يقيم 48% منهم في فلسطين التاريخية، أي حوالي أربعة ملايين و955 ألف نسمة؛ يتوزعون إلى حوالي ثلاثة ملايين و771 ألف نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحوالي مليون و184 ألف في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948[1].

وتشكّل المرأة الفلسطينية نحو نصف المجتمع الفلسطيني في فلسطين التاريخية ودول الشتات، فمقابل كل 100 من الإناث، في الضفة الغربية وقطاع غزة على سبيل المثال، يوجد 103 من الذكور[2]، وتقارب هذه النسبة، التي تُعرف بنسبة

الجنس، النسب الموجودة في الأراضي المحتلة سنة 1948 (103.6) وفي دول توزع اللاجئين الأساسية؛ سورية (102.3) ولبنان (98.5 حسب إحصائيات سنة 2005)، في حين لم تتوفر إحصائية حديثة لنسبة الجنس بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (انظر الجدول للمزيد من الإحصائيات المتعلقة بالمرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية وفي دول اللجوء).

ويواجه المجتمع الفلسطيني، داخل فلسطين التاريخية أو في دول اللجوء، صعوبات تجعل أفراده أكثر عرضة من غيرهم للمعاناة. فأي عنف أقسى على المرأة من احتلال كالاحتلال الإسرائيلي، الذي "تغلغل في كافة مناحي الحياة، وتضمن انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية"، بحسب شهادة ياكين إرتورك Yakın Ertürk، المقررة الخاصة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول العنف ضدّ المرأة وأسبابه وعواقبه[3].

وهنا تكفي الإشارة مثلاً إلى عدد الشهداء الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال منذ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 وحتى 2008/5/29، حيث قُدِّرَ بـأربعة آلاف و803 شهداء، بينهم 842 طفلاً و163 امرأة[4]. كما اعتقلت "إسرائيل" منذ بدء الانتفاضة حوالي 60 ألف فلسطيني، ما يزال حوالي 11 ألف منهم خلف القضبان، بينهم 98 أسيرة و355 طفلاً ومئات المرضى، في ظروف اعتقال صعبة ولاإنسانية[5].

ولقد كانت المرأة الفلسطينية في كل هذا حاضرة في قلب المعاناة، بصفتها

شرطية إسرائيلية تمسك بامرأة فلسطينية من حجابها، متعدية بذلك على شخصها وعلى رمزية الحجاب الدينية.

وأخذت الصورة في الضفة الغربية خلال إحدى التظاهرات ضد جدار الفصل العنصري، والتي جرح خلالها أيضاً عشرات الفلسطينيين بالرصاص المطاطي الإسرائيلي.

➤ أ ف ب، 2004/9/21.

تتعدد وسائلهم لمضايقتها على مر الأزمنة. والصورة تم أخذها في رام الله، الضفة الغربية، في 1988/4/8 لجندي إسرائيلي يرش بيده رذاذاً مسيلاً للدموع صوب امرأة فلسطينية.

➤ تصوير برنارد بيسون
Bernard Bisson، 1988/4/8.

الأم أو الزوجة أو الابنة أو الأخت، وكانت في الكثير من الأحيان من يقع على عاتقها تحمُّل المسؤولية عوضاً عن الغائبين قسراً من أسرى وشهداء، أو من أزواج مصابين أو عاطلين عن العمل في ظروف قاسية لا ترحم، ترتفع فيها نسب الفقر والبطالة بسبب الممارسات الإسرائيلية المستمرة، وأبرزها سياسة الإغلاق والمعاناة عند الحواجز ونقاط التفتيش والمعابر وكذلك الجدار الفاصل، حيث فرضت على التنقلات قيوداً صعبة جداً بل غالباً مستحيلة، وحرمت فتيات ونساء من فرص التعليم أو العمل أو رؤية أقاربهن وعائلتهن.

أما في دول اللجوء، فتعاني النساء الفلسطينيات من البيئة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمخيمات اللاجئين، خاصة في لبنان؛ حيث ترتفع نسب البطالة والفقر وتقل فرص العمل والخدمات. وتزداد مسؤولية المرأة لتشمل العمل وتأمين المصروف، مترافقة مع قيامها بالأعمال المنزلية والتربية، بالإضافة إلى دورها الوطني في الحفاظ على الهوية الوطنية ونقلها لأولادها. وليست النساء الفلسطينيات في الأراضي المحتلة سنة 1948 بأفضل حالاً؛ إذ يعاني الفلسطينيون العرب هناك من التمييز من قبل السلطات الإسرائيلية على كافة المستويات[6].

والمرأة الفلسطينية إلى جانب كونها مستهدفة من قبل الاحتلال لمكانتها الاجتماعية الأساسية ودورها في الصمود ورفع المعنويات، فإنها عصب أساسي في معركة رئيسية للوجود الفلسطيني في وجه الاحتلال الإسرائيلي التوسعي، وهي المعركة الديموغرافية داخل أراضي فلسطين التاريخية، التي نجحت المرأة الفلسطينية حتى اليوم في إبقاء ميزانها راجحاً لصالحها على الرغم من كل الصعوبات التي

تحياها. ففي سنة 2006 بلغ معدل خصوبة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 4.6 مولوداً لكل امرأة[7]، و3.68 مولوداً لكل امرأة بين الفلسطينيات في أراضي 1948 بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[8]، مقابل 2.8 مولوداً لكل امرأة في "إسرائيل"[9]. ونتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة فإن المجتمع الفلسطيني يعدّ مجتمعاً فتياً، حيث إن 45.5% من الفلسطينيين في الضفة والقطاع تقلّ أعمارهم عن 15 عاماً، مقابل 3% تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق[10].

ويقدم الجدول مؤشرات ديموغرافية مختارة متعلقة بالمرأة الفلسطينية على اختلاف أماكن إقامتها (الضفة الغربية وقطاع غزة، و"إسرائيل"، والأردن، وسورية، ولبنان). ومن خلال الجدول تبدو الفوارق الموجودة بين التجمعات الفلسطينية؛ ففي حين يرتفع معدل الخصوبة الكلي للمرأة في الضفة الغربية والقطاع والأراضي المحتلة سنة 1948، فهو منخفض نسبياً بين اللاجئات في سورية ولبنان. كما أن البنية الهرمية للمجتمع الفلسطيني تغدو أقل شباباً، وترتفع نسبة الأرامل بين لاجئات لبنان، والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى آثار الحرب الأهلية اللبنانية، والتي كانت المخيمات إحدى ضحاياها.

وفي حين بقيت معدلات الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية متقاربة خلال سنوات انتفاضة الأقصى (التي بدأت في 2000/9/28)[12]، فإن نسبة العنوسة بين النساء بدأت في السنوات الأخيرة في الارتفاع بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض والأوضاع المعيشية المتردية، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة لا تتجاوز

الـ 5% بحسب دراسات أجريت قبل سنة 2000، فإنها تتجاوز الـ 33% حالياً، بل وتصل بحسب بعض التقديرات إلى 39.3%[13]، وهذا يترك الكثير من النساء وحيدات في مواجهة الاحتلال ومصاعب الحياة وتأمين الموارد المادية لأنفسهنّ وأهلهنّ، في بيئة تعطي الأولوية للرجل في العمل والحياة العامة.

النساء الفلسطينيات يشاركن في التظاهرات المنددة بجدار الفصل العنصري الذي تبنيه السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وصادرت لبنائه العديد من أراضيهم. وفي الصورة الأولى إمرأة فلسطينية تصيح على جندي إسرائيلي في مظاهرة في 2004/3/11 في قرية بيت دقة، وفي الصورة الثانية أفراد من شرطة الحدود الإسرائيلية "يحملون" إحدى المتظاهرات العجائز خلال تظاهرة في البلدة نفسها في 2004/3/7.

جدول: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيات حسب مكان الإقامة لسنة 2006[11]

المؤشر	الضفة الغربية وقطاع غزة	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الجنس (ذكر لكل 100 أنثى)	103 (2007)	103.6	–	102.3 (2005)	98.5
نسبة الإناث أقل من 15 عاماً %	45.3	39.7	41.4 (2000)	32.6 (2003)	32.0
نسبة الإناث 65 عاماً فأكثر %	3.4	3.6	4.3 (2000)	4.3 (2003)	5.8
العمر المتوقع عند الولادة	73.2	78.1	–	–	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.6	3.68	4.6 (2000)	2.4	2.3
معدل الزيادة الطبيعية %	3.3	2.51	–	2.0 (2002)	–
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة)	5.8 (2007)	5.09	6.2 (2000)	4.9	3.8
الحالة الزواجية					
متزوجة	57.8	60.8	50.8	53.3	47.9
لم تتزوج	33.6	31.2	37.4	40.8	40.5
أرملة	7.0	6.2	2.6	4.2	9.6
مطلقة	1.2	1.7	8.8	1.7	2.0
منفصلة	0.4	—	0.4 (2000)	–	–

ملاحظة: العلامة (–) تعني غير متوفر.

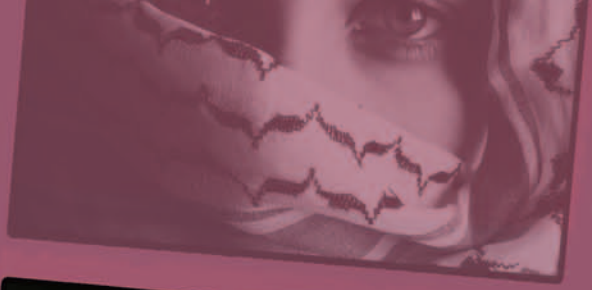

ثانياً: حقوق المرأة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية

اعتاد المجتمع الدولي في يوم الثامن من آذار/ مارس، الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، أما بالنسبة للمرأة الفلسطينية فلهذا اليوم معنى آخر؛ ففي الوقت الذي تحتفي فيه نساء العالم بأبرز إنجازاتهن وتطورهن على الصعيد الفردي والثقافي والعلمي والمشاركة السياسية، تغطي معاناة هذه المرأة في ظلّ الاحتلال على أي شيء آخر.

ومع إيماننا بأن حقوق المرأة يجب أن تصان في كل يوم، وأن يُحتَفى بها في كل لحظة؛ فإن هذا اليوم هو الذي تلتفت فيه وسائل الإعلام أكثر إلى المرأة. وهنا

تبدو الفجوة الهائلة والمثيرة للقلق، بين ما تنادي بكفالته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبين حقوق المرأة الفلسطينية. وقد ذكرت إحدى النساء الفلسطينيات، في حديث لصحيفة فلسطينية، عن يوم المرأة العالمي، أنه "في الوقت الذي تبحث فيه نساء العالم عن آليات جديدة للنهوض بواقع المرأة، فإن نساء غزة بالتحديد أصبحن بحاجة إلى أدوات تقليدية وقديمة للتكيف مع ظروف الحصار، وانقطاع التيار الكهربائي، وقلة الموارد المالية. وهذا بالطبع يحتاج إلى ساعات إضافية من العمل المنزلي، والمسؤولية الوظيفية"[14].

وهذه أم يحيى دردونة التي تقضي يومها بين قسم الجرحى في مستشفى الشفاء بغزة وبين منزلها، لا يهمها مع حلول الثامن من آذار/ مارس سوى طفلها يحيى ابن التسع سنوات، الذي يعيش على المحلول المغذي بعد أن غيرت القذائف الإسرائيلية معالم وجهه البريء. وتشير الأم لستة أطفال إلى أنها تعيش بعين الرحمة والدموع عند يحيى، وعين القلق والخوف عند بقية أطفالها الخمسة، الذين تضطر إلى تركهم في منزلها المحاذي للحدود الشرقية لقطاع غزة، حيث خطر الموت المتجدد، بفعل القذائف والاجتياحات الإسرائيلية. وإلى جانب يحيى يرقد طفل آخر جريح اسمه علي، ترافقه أمه ومعها ثلاثة من أطفالها الصغار بينما تركت ثلاثة آخرين عند أهلها؛ إذ إنها تخاف أن تتركهم بمفردهم في المنزل بالقرب من الحدود الشرقية للقطاع، وتقول بأن الأم الفلسطينية "تنام بعيون يقظة، وتعيش بقلب مكلوم ينتظر الحسرة في أي لحظة"[15].

أما أم عون عاشور، فقضت هذا اليوم (الثامن من آذار/ مارس) كغيره، تبحث في

الصيدليات عن دواء لابنها محمد الذي يرقد في المستشفى دون أن يتوفر له بسبب الحصار، ولسان حالها يقول: "بتّ لا أعرف في أي يوم نحن، لا يهمّني إلا سلامة ابني". ومن جهة أخرى لم تملك أم أحمد الصعيدني سوى حمل صورة لثلاثة أسرى خلف القضبان، هم أولادها عوض وأكرم وصهيب، المعتقلون منذ أربع سنوات في سجون الاحتلال، وهي ممنوعة من رؤيتهم منذ حوالي ثمانية أشهر، وقالت: "عندما تشتاق المرأة الفلسطينية لأولادها لا تملك إلا رؤيتهم في الصورة"[16].

ومن أولى الحقوق التي يكفلها النظام العالمي لكل إنسان، رجلاً كان أو امرأة، ما يعرف بالحقوق الأساسية، وقد تضمنها أولاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د–3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948. وتلته عدة اتفاقيات ومواثيق دولية توسعت في مواده ومبادئه، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ولم تخرج الاتفاقيات والإعلانات الدولية المتعلقة بالمرأة وحقوقها عن هذا الإطار العام لحقوق الإنسان، فكانت في معظمها تأكيداً على الحقوق المذكورة أعلاه، مع التشديد على عدم جواز التمييز بين المرأة والرجل في المجالات المختلفة من عمل أو تعليم أو خدمات أو رعاية. ومن أشهر هذه الاتفاقيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، والإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضدّ المرأة، وإعلان القضاء على التمييز ضدّ المرأة. كما عنيت بعض الاتفاقيات

كيف ينظر الإعلام الأمريكي لمعاناة المرأة الفلسطينية؟

في دراسة تتناول تحديداً طريقة تعاطي صحيفة النيويورك تايمز The New York Times، إحدى أشهر الصحف الأمريكية، مع موضوع انتهاكات حقوق المرأة الفلسطينية، أظهرت النتائج أن الصحيفة تعمد ضمن سياسة منهجية لتغييب تفاصيل المعاناة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي. فمن أصل 80 تقريراً أصدرتها منذ بدء انتفاضة الأقصى (أيلول/ سبتمبر 2000) ثلاث منظمات رئيسية تعنى بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (منظمة العفو الدولية Amnesty، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، وبتسيلم B'Tselem)، قامت الصحيفة بنشر أربع مقالات عنها فقط، توزعت بنسبة مقالين عن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، ومقالين عن "الانتهاكات الفلسطينية"، في حين أن توزيع التقارير الـ 80 هو بواقع 76 تقريراً عن الانتهاكات الإسرائيلية و4 تقارير فقط عن "الانتهاكات الفلسطينية".

◄ Patrick O'Connor and Rachel Roberts, "The New York Times Marginalizes Palestinian Women and Palestinian Rights," The Electronic Intifada website, 17/11/2006, see: http:\\electronicintifada.net/v2/article6061.shtml

بعدم جواز التمييز بين المرأة والرجل في مجالات محددة كالعمل والتعليم والمشاركة السياسية؛ فكانت الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، والاتفاقية رقم 100 الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، والاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة.

ولعل الإشكالية الأساسية في التعرض للاتفاقيات المذكورة أعلاه، أن معاناة المرأة الفلسطينية لا تكمن في حرمانها من مثل هذه الحقوق بسبب التمييز بينها وبين الرجل، وهي الفرضية التي بنيت عليها معظم هذه الاتفاقيات، بل بسبب ممارسات الاحتلال، الذي لم يميز في انتهاكه لحقوق الإنسان بين المرأة والرجل، فانتهكت ممارساته حقوق المرأة كافة؛ بما فيها الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحقّ في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية، والحق في العمل وفي التعلم.

ومن ضمن الحقوق التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً، وتنتهكها الممارسات الإسرائيلية، الحقّ لكل شخص "في مستوى معيشيٍّ كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحقّ في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"، وأن "للأمومة والطفولة الحقّ في مساعدة ورعاية خاصتين" (المادة 25)، وأن "الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية

للمجتمع، ولها حقّ التمتع بحماية المجتمع والدولة" (المادة 16)، وأنه لا يجوز التدخل التعسفي في حياة الأفراد الخاصة أو أسرهم أو مسكنهم أو مراسلاتهم (المادة 12). ومن الحقوق كذلك ما تنصّ عليه المادتان الخامسة والتاسعة من عدم جواز التعرض لأي إنسان بالتعذيب أو العقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو التي تحط من الكرامة، وأنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً، وما تكفله المادة 13 لكل فرد من "حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة"، و"حقه في مغادرة أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه". بالإضافة إلى "أنه لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها"(المادة 15).

ولا تعطّل هذه الحقوق في زمن الحرب، لأنها حقوق أصيلة لكل امرأة، فكانت الاتفاقيات الدولية بخصوص حماية حقوق النساء والأطفال والمدنيين في زمن الحرب، وأبرزها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/21، والإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974/12/14؛ والذي تحظر مادته الأولى بشكل واضح وصريح الاعتداء على المدنيين وخاصة النساء والأطفال، في حين تؤكد مادته الثالثة وجوب التزام الدول بما يترتب عليها طبقاً لاتفاقيات جنيف واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بالنزاعات المسلحة، وما تتيحه من ضمانات مهمة لحماية النساء والأطفال. ويوجب الإعلان نفسه على الدول المعنية أن "تبذل كل ما في وسعها لتجنب النساء والأطفال ويلات الحرب" (المادة 4)، وتعتبر جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية

واللاإنسانية للنساء والأطفال "أعمالاً إجرامية" (المادة 5).

وتؤكد اتفاقية جنيف الرابعة على حقّ الرعاية والحماية للنساء، خاصة المرضى والحوامل، فتنصّ على أن يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين (المادة 16)، وتؤكد على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس (المادة 21)، وتؤكد المادة 27 على حقّ الاحترام للأشخاص المحميين بموجب الاتفاقية في جميع الأحوال، "لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضدّ جميع أعمال العنف أو التهديد، وضدّ السباب وفضول الجماهير"، وتؤكد على وجوب حماية النساء بصفة خاصة ضدّ أي اعتداء على شرفهن، ولا سيّما ضدّ الاغتصاب وأي هتك لحرمتهن.

وتنتهك "إسرائيل" معظم الحقوق المذكورة أعلاه، إن لم يكن كلها، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصول القادمة من هذه الدراسة. فرصاص جنود الاحتلال لم يميز المرأة الفلسطينية عن غيرها، ولم يحترم حقها في الحياة. وعمليات الإغلاق والحصار طالتها في حالات الصحة أو المرض على السواء، وفاقمت من معاناتها، وحرمتها في أحيان عدة من التعليم أو العمل، ومنعتها من مغادرة بلادها أو العودة إليها، وحرمتها في أحيان أخرى من حقها في بطاقة هوية فلسطينية أو الإقامة مع عائلتها. كما أن عمليات الاعتقال التعسفية إن لم تنلها وتنتهك حقها في الحرية، طالت أحد أبنائها أو إخوانها أو والدها أو زوجها. وعمليات هدم المنازل وجرف

الأراضي وتدمير المزروعات حرمتها من العيش في بيئة آمنة أو سليمة، وحرمتها كربّة أسرة من البيئة الأسرية السليمة، وأضافت إلى مسؤوليتها أعباء جديدة.

وتنكر "إسرائيل" بشكل مستمر أية مسؤولية قانونية ملقاة عليها عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، رغم الإجماع الدولي على ذلك، والذي أكدته مراراً وتكراراً المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي، حيث أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 2003 أنه: "حتى في وضع النزاع المسلح، يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية، وإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كجزء من المعايير الدنيا لحقوق الإنسان، مكفولة بموجب القانون الدولي العرفي، كما أنها محددة في القانون الإنساني الدولي"[17].

امرأة فلسطينية جريحة ملقاة على الأرض في حين تركض النساء الأخريات للاحتماء من قذائف مدفعية الدبابات الإسرائيلية التي أطلقت عليهنّ في مدينة بيت حانون شمالي قطاع غزة في 2006/11/3.

➤ رويترز، 2006/11/3.

كلب بوليسي إسرائيلي يهجم على الفلسطينية يسرى رابيعة خلال الاقتحام الإسرائيلي لقرية العبادية قرب بيت لحم في الضفة الغربية في 2007/3/21. وكان الكلب الإسرائيلي يرافق الجنود لاقتحام أحد المنازل خلال البحث عن بعض المقاومين، لكنه اعتدى على يسرى التي صادف تواجدها هناك بحسب أحد الشهود.

➤ رويترز، 2007/3/21.

ثالثاً: اعتداءات الاحتلال على المرأة الفلسطينية

إن من أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق المرأة الفلسطينية، انتهاك حقها في الحياة والمعاملة الإنسانية. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال تسليط الضوء على الشهيدات والجريحات والأسيرات من النساء الفلسطينيات.

1. الشهيدات والجريحات:

لم تستثنِ انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقّ الفلسطينيين في الحياة، حياة المرأة الفلسطينية؛ فكانت ضحية لهجماته وعرضة لاستهدافه المباشر في الكثير من الأحيان. وقد بلغ عدد النساء اللاتي استشهدن نتيجة تلك الاعتداءات منذ بدء انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 وحتى 2008/5/29، 163 شهيدة[18]، في حين

لم تتوافر إحصائية لنسبة النساء من مجموع الجرحى. وبحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية Amnesty International، فإن النساء الفلسطينيات اللاتي استشهدن أو أصبن باعتداءات إسرائيلية، تعرضن لهذه الاعتداءات وهنّ في منازلهن أو بالقرب منها، أو في أثناء تنقلهن بين المدن والقرى. كما ذكر التقرير أنه في بعض الحالات لقيت النساء حتفهن تحت أنقاض منازلهن، التي دمرها الجيش الإسرائيلي فوق رؤوسهن، كما قتلت عدة فتيات على يد قوات الاحتلال داخل الفصول الدراسية[19].

ونفت عدة تقارير دولية، منها تقارير الأمم المتحدة الخاصة بحالة المرأة الفلسطينية وتقارير منظمة العفو الدولية، ما تدَّعيه قوات الاحتلال الإسرائيلي من أن جنودها لا يستهدفون المدنيين الفلسطينيين، حيث إن إطلاق النار يتمّ، بحسب شهادة المراقبين الدوليين والصحفيين الأجانب، بصورة متهورة وعشوائية ومن دون أي استفزازات مسبقة، على مناطق سكنية مكتظة، الأمر الذي ينطبق أيضاً على الغارات الجوية[20].

وأكدت هذا مجموعة من الشهادات التي أوردها تقرير لمنظمة العفو الدولية، منها استهداف فتيات على طريق المدرسة أو على مقاعد الدراسة (مثلاً: رغدة الأعسر وغدير مخيمر ورانيا آرام وإيمان الهمص)، وكذلك شهادات عن نساء استهدفن وهن في منازلهن، مثل سوزان حجو وابنتها الشهيدة إيمان، ووالدتها (جدة الطفلة). ومن بين تلك الشهادات ما حصل مع إيريزا الميناوي ذات العشرين ربيعاً، والطالبة في جامعة النجاح بنابلس، حيث روت عمتها التي كانت برفقتها على شرفة المنزل تفاصيل الحادثة:

جثة الشهيدة الفلسطينية سناء عثامنة، مع ابنتيها الصغيرتين ريما وآلاء في ثلاجة مشفى بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة. واستشهدت سناء مع طفلتيها خلال أحد التوغلات الإسرائيلية في البلدة في 2006/11/8. واستشهد في هذا الاعتداء 18 فلسطيني، بينهم 11 فرداً من آل عثامنة، وجرح أكثر من 40 آخرين.

➤ أ ف ب، 2006/11/8.

والدة الشهيدة الفلسطينية نوال حلبي تودعها الوداع الأخير. واستشهدت نوال مع ابنها عندما فتح جنود الاحتلال النار عليهما خلال أحد توغلاتهم في قرية رجيب في الضفة الغربية في 2006/1/15.

➤ رويترز، 2006/1/15.

لقد شاهدنا دورية للجيش مؤلفة من سيارتَيْ جيب في أسفل الطريق عند التقاطع مع شارع نسرين، وكانت سيارة جيب موجودة هناك منذ فترة، ثم جاءت سيارة ثانية؛ وعندها خرج جندي من سيارة الجيب وأطلق النار في الأعلى. وكانت إيريزا تقف عند حافة الشرفة تتناول مرطب الكوكاكولا؛ وكانت تمسك بكأسها بيدها اليسرى. ودخلت الرصاصة عبر رسغها الأيسر واخترقت قلبها. فهوت على الأرض قائلة "يدي"، وتوفيت على الفور[21].

أما حكمت الملالحة (17 عاماً) ووالدتها نصرا وابنة عمها سالمية، فقد استشهدن في منطقة "شيخ عجلين" جنوبي مدينة غزة، عندما استهدفتهن قوات الاحتلال بقذائف "فلاشيت" (وهي قنابل محشوة بشظايا فولاذية طول كل منها خمسة سنتيمترات، ويصل عددها إلى خمسة آلاف شظية). وأصيب بالهجوم ذاته جدة حكمت واثنان آخران من أفراد العائلة بجروح. وتمزقت جثث الشهيدات الثلاث بالعشرات من هذه الشظايا، بحسب سجلات التشريح وصور الجثث. في حين زعم الجنود الإسرائيليون في البداية أنهم كانوا يردون على إطلاق نار من المنطقة، ثم ذكروا في اليوم التالي أن القصف كان خطأ وأنهم سيفتحون تحقيقاً، ولكن هذا لم يتمّ بحسب تقرير المنظمة[22].

ولا تتوافر إحصائيات دقيقة عن حوادث إصابات أو استشهاد النساء، من حيث الفئة العمرية أو مكان الاستهداف أو نوعية الإصابة أو وسيلة الاعتداء، لكن ثمة إحصائية نشرها مركز إعلام ومعلومات المرأة الفلسطينية، تغطي الفترة بين 2000/9/29 و2005/2/28، تذكر أن الإناث اللاتي استشهدن في تلك الفترة

توزعن على المناطق بواقع 46.7% في الضفة الغربية و53.3% في قطاع غزة، وتوزعن على الفئات العمرية كالتالي: 33.2% أقل من 18 عاماً (23.9% من شهيدات الضفة الغربية و43.9% من شهيدات قطاع غزة)، و46.7% في الفئة 18–50 عاماً (50% في الضفة الغربية و43% في قطاع غزة)، و20.1% أكبر من 50 عاماً (26.1% في الضفة الغربية و13.2% في قطاع غزة)[23].

أما بخصوص مكان الإصابة، فذكرت الإحصائية أن 49% من مجموع الشهيدات تمّ استهدافهن في جميع أنحاء جسدهن (44.9% من الشهيدات في الضفة الغربية و53.7% من الشهيدات في قطاع غزة)، مقابل 20.5% استشهدن نتيجة إصابتهن في الرأس والرقبة (13.8% في الضفة الغربية و28.1% في قطاع غزة)، و8.1% في الصدر والبطن (8.7% في الضفة الغربية و7.4% في قطاع غزة)[24].

وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال تحتجز فيما يعرف بـ"مقابر الأرقام" جثامين النساء الشهيدات اللاتي نفَّذن عمليات مقاومة استشهادية، دون مراعاة لحرمة الأموات أو لمشاعر ذويهن. ومن بين هؤلاء الشهيدات اللاتي ما تزال جثامينهن عند قوات الاحتلال: آيات الأخرس، ودارين أبو عيشة، ووفاء إدريس، وهنادي جرادات، وهبة ضراغمة[25].

2. الأسيرات:

كما في كل الاعتداءات التي طالت أبناء الشعب الفلسطيني في أرضه، كان للمرأة الفلسطينية نصيب من الاعتقالات التي كانت حصيلتها حوالي 700 ألف فلسطيني خلال 40 عاماً منذ احتلال الضفة والقطاع سنة 1967[26].

وتشير المعطيات والإحصائيات المتوفرة لدى دائرة الإحصاء في وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت أكثر من عشرة آلاف امرأة فلسطينية منذ سنة 1967 وحتى نهاية سنة 2007، من بينهن حوالي 700 امرأة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى، وبقي منهن في سجون الاحتلال الإسرائيلي 97 أسيرة (بحسب إحصائيات نهاية سنة 2007)؛ منهن 93 أسيرة من الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة سنة 1948، وأربع أسيرات من قطاع غزة، يحتجزهن الاحتلال في أسوأ ظروف اعتقال، دون مراعاة لجنسهن واحتياجاتهن الخاصة، ويحرمهن حقوقهن الأساسية، كما أن تسعة منهنّ تمّ اعتقالهن وهن قاصرات[27]. ومن أبرز الأسيرات النائب د. مريم صالح، التي اعتقلها الاحتلال في 2007/11/12، لتكون بذلك أول امرأة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني يتمّ اعتقالها[28].

وفي حين ينصّ القانون الدولي على معاملة الأسرى بكرامة، ويشترط نصوصاً واضحة بذلك، خاصة بالنسبة للأسيرات من النساء، في عدة اتفاقيات أبرزها اتفاقيات جنيف، واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ فإن "إسرائيل" كانت وما تزال تنتهك هذه الحقوق وتعامل

تروي الأسيرة سمر صبيح تجربتها في الأسر وهي حامل، ثم لحظات وضعها، والصعوبات التي مرت بها، موضحة أن الاحتلال اعتقلها خلال الشهر الثاني من حملها، واستخدم تهديدها بالإجهاض كإحدى وسائل التعذيب ضدها خلال فترة الاستجواب التي استمرت 66 يوماً في معتقل المسكوبية سيء الصيت، لمدة 18 ساعة في اليوم. وحين حان موعد الولادة وتقرر موعد العملية القيصرية، نُقلت سمر إلى المستشفى مقيدة الأيدي والأرجل ترافقها حراسة مشددة، و لم تُفك سوى قيود يديها لمدة نصف ساعة في أثناء إجراء العملية.

➤ المصري اليوم، 2008/2/9.

جنود إسرائيليون يعتقلون امرأة فلسطينية على حاجز حوّارة المؤدي إلى مدينة نابلس في الضفة الغربية.

➤ أ ف ب، 2004/9/9.

امرأة فلسطينية تطلب من جنود إسرائيليين إطلاق سراح ابنيها (الثاني والثالث في الصورة) في مدينة الخليل في الضفة الغربية.

➤ رويترز، 2004/4/19.

النساء الأسيرات معاملة مهينة وقاسية، وتحتجزهن في ظروف صعبة، وتحرمهن في أغلب الأحيان من الرعاية الصحية السليمة ومن الغذاء الكافي، ومن حقهن في حضانة أولادهن أو حتى رؤيتهن. بالإضافة إلى أساليب التحقيق والتعذيب، والتي إلى جانب قسوتها، تتم أحياناً على يد محققين أو سجانين رجال، بخلاف ما ينصّ عليه القانون الدولي من وجوب توكيل الإشراف المباشر عليهن إلى نساء سجانات دون الاحتكاك بهن من قبل السجانين الذكور، وعدم جواز تفتيشهن إلا من قبل امرأة، وضرورة فصل الفتيات القاصرات عن النساء البالغات.

وذكر تقرير للأمم المتحدة أن السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية يتعرضن للعنف الموجه ضدهن خلال مرحلتي التحقيق والحبس[29]، كما أبلغت اللجنة الخاصة لوضع المرأة في الأمم المتحدة أن إحدى السجينات الحوامل أُجبرت على الجلوس مقيدة اليدين على كرسي صغير معصوبة العينين وضربت على وجهها، وأن بعض السجينات وضعن في السجن وهن مربوطات إلى أسرّتهن[30]. وذكر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أن ثماني أسيرات فلسطينيات حوامل وَضَعن أثناء وجودهن بالسجن، وأن هناك 31 امرأة غير مسموح لهن برعاية أطفالهن؛ وأن ست سجينات حرمن من الزيارات العائلية، وأن ثماني نساء أفادت التشخيصات الطبية بأنهن يعانين من مشاكل نفسية حادة[31].

كما تحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية عن تعرض النساء الفلسطينيات خلال استجوابهن للضرب أو الصفع أو اللكم، وأنه تمّ تقييدهن بكراسي في وضع غير مريح، ووُجهت إليهن تهديدات، وأن المحققين الذكور جلسوا على مسافة قريبة جداً منهن ولامست أجسادهم أجسادهن، وشعرن بأن القصد الواضح من وراء ذلك هو تخويفهن وإشعارهن بالحرج. كما تعرضت المعتقلات لتهديدات بتدمير منازل عائلاتهنّ، وإصدار أحكام طويلة بالسجن عليهن، وإلقاء القبض على أفراد عائلاتهن، لا سيّما المسنون والأولاد الصغار في الأسرة[32].

لكن قائمة الانتهاكات الإسرائيلية الطويلة بحقّ الأسيرات لا تتوقف عند هذا الحدّ، فصورة معاناة الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية هي صورة قلّ نظيرها في سجون العالم كله؛ وأشكال التعذيب والمعاملة القاسية تشمل أساليب التفتيش

العاري، والتحرش الجنسي، والتهديد بالاغتصاب، والاقتحام المفاجئ للغرف ليلاً من قبل السجانين الذكور، وتمزيق المناديل (أغطية الرأس) والجلابيب، ووضعهن في ظروف صحية صعبة مترافقة مع منعهن من الزيارات في أغلب الأوقات[33].

وتضاف إلى هذه القائمة الانتهاكات بحقّ الأسيرات الحوامل، واللاتي يفرض الاحتلال عليهن قيوداً قاسية خلال فترة الحمل وعند الوضع أو عند قدوم المولود، دون أن يراعي صحة الأم أو الطفل. في حين تنصّ القوانين الدولية على أن يكون للأسيرات الحوامل وضعٌ خاص، ومراعاة لظروفهن الصحية والرعاية الطبية التي يحتجن إليها.

وينقل عبد الناصر فروانة، مدير دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى، إفادات عن أسيرات وضعن مواليدهن داخل السجن، أشرن فيها إلى أن الولادة داخل سجون الاحتلال قهرية وصعبة للغاية، وتفتقر للحدّ الأدنى من الرعاية الطبية؛ حيث تنقل الأسيرات الحوامل من السجن إلى المستشفى في ظروف صعبة تفاقم المعاناة، وتحت حراسة عسكرية وأمنية مشددة، مكبلات الأيدي والأرجل بالأصفاد المعدنية، ويقيّدن في الأسرّة بالسلاسل الحديدية أيضاً، حتى لحظة دخولهن لغرف العمليات، حيث تتم الولادة دون السماح لعائلات الحوامل بالحضور والوقوف بجانبهن[34].

وتروي الأسيرة المحررة أميمة الآغا التي لم تكن تعرف أنها حامل عند اعتقالها عن تجربتها:

> نقلت إلى سجن المجدل وبقيت هناك و لم أكن أعرف أنني حامل إلا بعدما حدثت معي آلام وذهبت إلى المستشفى وقالوا لي هناك إنني حامل،

ومن ثم وبعد بضعة شهور عندما ذهبت للولادة بالسجن كنت مقيدة الأيدي والأرجل، واعترضت الطبيبة على تقييدي، وبعد جدل كبير بين الطبيبة وإدارة السجن والسجانين المرافقين، تمّ فكّ أرجلي وربطت يداي بالسرير. بالإضافة إلى المعاناة النفسية حيث لا يوجد أحد من أهلي معي، كما أن إدارة السجن رفضت أن تبلغ الصليب الأحمر ليقوم هو بإبلاغهم، وبعد مخاض عسير أنجبت الطفلة حنين، وبقيت طفلتي معي سنتين وفقاً للقانون الإسرائيلي، ثم أخذها الصليب الأحمر في أواخر 1995 إلى أهلي، فيما بقيت أنا في السجن[35].

وتستمر معاناة الأسيرة الحامل إلى ما بعد مرحلة الولادة؛ حيث يُعاد تقييدها بالسلاسل في السرير الذي ترقد عليه، ويعامل مولودها الجديد كأسير، لا كطفل رضيع يحتاج إلى توفير رعاية خاصة، من راحة وعناية صحية فائقة وغذاء وحليب ومطاعيم ضرورية وغيرها. فيحتجز هؤلاء المواليد مع أمهاتهم في ظروف الاعتقال المزرية نفسها، ويحرمون من أبسط حقوق الطفولة، ويتعرضون لأقسى أنواع القهر والحرمان التي تتعرض لها أمهاتهم عندما يُقمعن وتُقتحم غرفهن ويتمّ رشهن بالغاز أو المياه الباردة، بالإضافة لانتشار الحشرات وندرة المياه الساخنة وانعدام التهوية، مما يعرض الأطفال للمرض في غياب الرعاية الصحية. وفي أحيان كثيرة تقدم إدارة السجن على مصادرة حاجياتهم الخاصة وألعابهم القليلة التي يدخلها لهم الصليب الأحمر، وفي أحيان أخرى تعاقب الأسيرات على بكاء هؤلاء الأطفال وصراخهم[36].

ولكن على الرغم من كل ما تذوقه الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، إلا أن هذا الأمر لم ينل من عزمهن وإصرارهن على التحدي، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الموقف الصلب الذي سجلته الحركة النسوية الأسيرة في سنة 1996، عندما رفضت نحو 40 أسيرة الإفراج المجزوء عنهن إثر اتفاق طابا، وفضلن البقاء في السجن مع الإصرار على الإفراج الجماعي عنهن، وقد استطعن في النهاية أن يفرضن موقفهن ليتم الإفراج عن جميع الأسيرات في بداية سنة 1997[37].

شهادات عن تجربة الأسر

■ الأسيرة مها عواد التي أسرت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2004 مثال آخر على مدى ما تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات في الساعات الأولى من الاعتقال؛ تقول: عند وصولي إلى توقيف حوّاره، ركلني أحد الجنود برجله وسال الدم من فمي، وهددني جندي آخر باغتصابي؛ الزنزانة التي احتجزت فيها بدت مهجورة والفرشة كانت مبللة ومتسخة، والماء غير متوفر، وعندما طلبت الماء قام أحد الجنود بالتبول في قنينة وأتاني بها لشربها؛ الطعام كان سيئاً ويتطاير عليه الذباب؛ التهوية رديئة والشبابيك مكسرة، ليس هناك فورة [باحة] والمراحيض بعيدة عن غرفة التوقيف.

■ الأسيرة إيمان الأخرس التي تم التحقيق معها في سجن عتصيون أيضاً، تقول: "كنت موثوقة بكرسي ثابت لمدة 3 أيام متواصلة، لم أشرب و لم آكل و لم أذهب إلى الحمام و لم أنم".

➤ أكرم أبو عمرو، في الذكرى السنوية ليوم المرأة العالمي والأسيرات الفلسطينيات معاناة لا تنتهي، مركز معلومات وإعلام المرأة، 2008/3/8.

رابعاً: تأثير الاحتلال وممارساته على المرأة الفلسطينية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية

تعيش المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة حياة اختلطت فيها صعوبات الحياة اليومية وأعباؤها بمعاناتها جراء ممارسات الاحتلال الجائرة، والتي تشمل سياسة إغلاق صارمة، ومنع تجول، وتعطيل للعملية التعليمية، وهدم منازل، ومصادرة أراضٍ، وتجريف مزروعات، وهجمات مستمرة، وغارات تستهدف في معظم الأحيان المناطق السكنية، وتتحكم بكل تفاصيل الشؤون المدنية والحياتية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بذريعة أنها "قضايا أمنية"!.

1. الحصار والقيود المفروضة على حرية الحركة:

إن القيود الشاملة المفروضة على تنقل الفلسطينيين غير متناسبة وقائمة على التمييز – فهي مفروضة على جميع الفلسطينيين لأنهم فلسطينيون وليس على المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون بصورة غير قانونية في الأراضي المحتلة. ورغم أن السلطات الإسرائيلية تزعم أن هذه التدابير تُفرض دائماً لحماية أمن الإسرائيليين، فإن القيود المفروضة داخل الأراضي المحتلة لا تستهدف أفراداً معينين يُعتقد أنهم يشكلون خطراً. وهي واسعة وتفرض بلا تمييز، وهي بالتالي غير قانونية. وتؤثر تأثيراً سلبياً شديداً على أرواح ملايين الفلسطينيين الذين لم يرتكبوا أي جرم.

➤ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي، رقم الوثيقة MDE 15/016/2005، 2005/3/31.

زادت قوات الاحتلال في السنوات الأخيرة من القيود المفروضة على تنقلات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بحيث صار وصف "وطني سجن كبير" ينطبق بكل ما للعبارة من قساوة المعنى على الشعب الفلسطيني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. فإلى جانب الحواجز ونقاط التفتيش التي يفوق عددها الـ 560 في الضفة الغربية، وإغلاق المعابر الرئيسية المؤدية من قطاع غزة وإليه بشكل شبه دائم، ونظام الإغلاق ومنع التجول والتصاريح، تابعت سلطات الاحتلال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، حتى بعد صدور القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والذي ينصّ على عدم قانونية هذا الجدار، مضيفاً إياه كانتهاك مستمر جديد من انتهاكات الإسرائيليين لحقوق الشعب الفلسطيني.

وغدا نظام الإغلاق هذا ليس مجرد حرمان من حقّ التنقل والحرية، على الرغم من أهمية هذا الحقّ، بل تعدى ذلك إلى حرمان من حقوق

إنسانية جوهرية أخرى؛ تشمل الحقّ في العمل، والحصول على الرعاية الطبية، وتحصيل العلم. وعدّ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نظام الإغلاق الإسرائيلي (الجدار، والحواجز، والتصاريح، وغيرها) سبباً أساسياً من أسباب الفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة[38]؛ كما أشارت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أيار/ مايو 2003 إلى أنها تتابع بقلق بالغ "الأوضاع المعيشية المستهجنة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين يعانون – نتيجة استمرار الاحتلال وما يترتب عليه من تدابير الإغلاق، وحظر التجول المطول، والحواجز المقامة على الطرق، ونقاط التفتيش الأمنية – من انتهاك لتمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وبخاصة "الوصول إلى أعمالهم وأراضيهم، والحصول على الماء والرعاية الصحية والتعليم والغذاء"[39]. ومن الجدير بالذكر أن نسبة النساء اللاتي سقطن شهيدات على المعابر، من مجمل النساء اللاتي استشهدن بعد اندلا ع انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2005/2/28، بلغت 18.1%[40].

جندي إسرائيلي يحدد اتجاه سير سيدة فلسطينية تحاول عبور حاجز عسكري قرب مدينة نابلس.

◄ تصوير علاء بدارنة، 2003/9/2.

إمرأة فلسطينية تحمل أوراقها وتريها للجندي الإسرائيلي طالبةً منه أن يسمح لها بالعبور، وذلك على أحد نقاط التفتيش في مدينة الخليل في الضفة الغربية.

◄ أ ف ب، 2004/10/12.

وذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1967، بأن الاحتلال والجدار ينتهكان حقوق المرأة، وأن النساء الفلسطينيات يتعرضن بصورة روتينية إلى المضايقة والتخويف، وإساءة المعاملة عند نقاط التفتيش والبوابات، كما يتعرضن للإذلال أمام أسرهن، ويتعرضن للعنف الجنسي من قبل الجنود والمستوطنين[41]. وبسبب ذلك، تضطر العديد من الفتيات والنساء إلى ترك تعليمهن العالي أو عملهنّ؛ حيث تمانع العديد من العائلات في ترك بناتها يتعرضن للتجربة المهينة المتمثلة في الانتظار عند نقاط التفتيش أو حواجز نقاط العبور وتفتيشهن، أو تعرضهن لتحرش الجنود الإسرائيليين، أو اضطرارهن للسير مسافات طويلة لتفادي مثل هذه التجارب[42].

2. العائلة:

للمرأة داخل العائلة دور رئيس وفعّال، فهي الأم والمربية والراعية الأساسية للشؤون المنزلية، وهي فوق هذا مصدر الرعاية والحنان للزوج والأولاد، وملاذهم العاطفي. ولهذا، فإن المرأة تجد نفسها لاشعورياً مسؤولة عن أي خلل في العائلة، أو أي مصاب لأي من أفرادها، ولا تملك إلا أن تحمّل نفسها فوق طاقتها لأجل التغلب عليه؛ ومن هنا كانت لمعاناة المرأة الفلسطينية الأم وربة المنزل أعباء مضاعفة على الصعيد المنزلي والعائلي، بسبب ممارسات الاحتلال. وسيتم تناولها هنا ضمن العنوانين التاليين:

- تشتيت شمل العائلات
- هدم المنازل وتجريف الأراضي والمزروعات

أ. تشتيت شمل العائلات:

أدّت ممارسات الاحتلال وسياسته المعتمدة في الإغلاق الدائم إلى تشتيت شمل العديد من العائلات، حيث يصبح مجرد مغادرة أحد الوالدين في مهمة قصيرة تستدعي السفر، أمراً يحسب له ألف حساب، إذ إن سياسة فتح المعابر وإغلاقها تتبع لأهواء سلطات الاحتلال، كما أن طلبات لمّ الشمل لا تحظى بالموافقة في الكثير من الأحيان.

وتبرز في هذا المجال معاناة أهالي قطاع غزة، حيث الممر الوحيد للعالم الخارجي هو معبر رفح، والذي أقدمت السلطات الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة على إغلاقه في معظم الأوقات، ومنعت بالتالي دخول وخروج أكثر من مليون ونصف فلسطيني يعيشون في القطاع، بمن فيهم الطلاب والعمال. وتفرض مثل هذه السياسات قيوداً أكبر على النساء، خاصة ممن لديهن أطفال، حيث تُحرم المرأة من مغادرة عائلتها لزيارة أهلها أو أقاربها، إذا كانت تقيم في مكان مختلف عن المكان الذي يقيمون فيه، خوفاً من ألا تتمكن من العودة إلى عائلتها، أو من المكوث طويلاً على الحدود، وما يتبع ذلك من نفقات إضافية، آخذين بعين الاعتبار نسب الفقر والبطالة العالية، التي تتسبب بها أيضاً ممارسات الاحتلال.

كما تبرز في هذا المجال معاناة فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1948 وشرقي القدس، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2003، قانوناً يمنع جمع شمل عائلات المواطنين الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)[43]، مرسخاً بذلك ما كانت تمارسه سلطات

مجموعة من النساء الفلسطينيات يدفعن إحدى بوابات جدار الفصل العنصري على معبر قلنديا المؤدي إلى القدس، قرب مدينة رام الله في الضفة الغربية، خلال تظاهرة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

➤ أ ف ب، 2007/3/8.

تقول سميرة، ابنة نابلس، التي تزوجت منذ ثلاث سنوات من أحد سكان القدس الشرقية، و لم تتمكن من الحصول على تصريح جمع الشمل، فسكنت مع زوجها في القدس بصورة غير قانونية:

"كنت أعمل مُدرِّسة، لكن منذ أن تزوجت لم أتمكن من العمل لأنني لا أملك تصريحاً. ولا أستطيع الذهاب إلى أي مكان ولا فعل أي شيء. وفي أغلب الأحيان أخاف كثيراً حتى من مغادرة المنزل لأنني أخشى من أنني إذا صادفت دورية للشرطة وطلبت مني أوراقي، فستلقي القبض علي وتطردني. ولا أستطيع زيارة والديّ أبداً لأنهما موجودان في نابلس، ولا أستطيع الدخول إلى القدس والخروج منها، ولا يستطيعان زيارتي لأنهما لا يحملان تصريحاً أيضاً. وإنني سعيدة جداً مع زوجي، لكنني مشتاقة لعائلتي وللعمل وأشعر بالوحدة؛ وأتساءل عما إذا كُتب علي أن أعيش هكذا بقية عمري".

➤ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي، رقم الوثيقة MDE 15/016/2005، 2005/3/31.

الاحتلال رسمياً منذ مطلع 2002، وبصورة غير رسمية منذ مدة أطول بكثير، حسب تقرير لمنظمة العفو الدولية[44]. وقد أدى هذا القانون إلى منع لمّ شمل آلاف العائلات ممن تنطبق عليهم هذه الحالة[45].

وتروي نظمية صفدي (31 عاماً من البلدة القديمة في القدس) أنها تعرفت على زوجها إبراهيم خلال زيارتها لمدينة غزة، وتزوجا في سنة 2001، حيث مكثت في القطاع مدة شهرين ثم عادت لزيارة عائلتها في القدس، لتبدأ بعد ذلك معاناتها، حين منعتها السلطات الإسرائيلية من العودة إلى القطاع لمدة خمسة أشهر، ثم سمحت لها. وعندما حملت نظمية بطفلها الأول، وعانت بعض المشاكل الصحية، اضطرت للذهاب إلى القدس للعلاج، حيث خضعت أيضاً لتحقيق صعب وإهانات من قبل المخابرات الإسرائيلية، لتمكث عند أهلها في القدس، لحين ولادتها، ثم تعود إلى زوجها في القطاع. وبعد عودتها إلى القطاع بشهرين، قامت نظمية بزيارة أهلها، حيث تكررت مشكلتها التي عبرت عنها قائلة: "منذ عام وثلاثة أشهر ترفض المخابرات الإسرائيلية السماح لي بالعودة إلى القطاع، وهكذا تتكرر مأساتي، كلما أخرج لا أتمكن من العودة، وإذا عدت أحتاج إلى تجديد الإقامة، والانتظار يوماً كاملاً على حاجز بيت حانون لتجديدها". وأشارت نظمية إلى أن طفلها الأول منصور (خمس سنوات) لم يتمكن من رؤية والده منذ عام ونصف العام تقريباً، أما محمد الذي يبلغ من العمر عاماً تقريباً فلم يرَ والده بعد؛ حيث منعت قوات الاحتلال نظمية من التنقل بذرائع أمنية. كما أن وزارة الداخلية الإسرائيلية رفضت تسجيل طفلها الثاني محمد في بطاقة هويتها، بحجة أن مركز حياة العائلة هو في قطاع غزة. ووصفت نظمية وضع عائلتها بأنه مشتت، وأنها

كالسجينة في وطنها الواحد؛ حيث لا تتمكن من التواصل مع زوجها أو أن يعيشا معاً مثل باقي العائلات[46].

وفي حين اختارت نظمية تحمل مشقة السفر الدائم والانتظار والتعنت الإسرائيلي عند الذهاب والعودة، مع احتمال أنها قد تبقى أحياناً في انتظار طويل، قد لا تأتي نهايته، فإن نساء أخريات اخترن البقاء مع أزواجهن وأولادهن، وحرمن أنفسهن بالتالي من زيارة أهلهن. ومن هؤلاء مثلاً، سعاد، وهي من جنين، وتسكن في غزة مع زوجها وطفلها ابن الثلاث سنوات؛ والتي لم تتمكن من زيارة عائلتها طوال أربع سنوات[47].

أما النساء الفلسطينيات المتزوجات من رجال فلسطينيين من داخل أراضي 1948 أو القدس، واللاتي رفضت طلباتهن لجمع شمل عائلاتهن، فلا يملكن في سبيل الحفاظ على عائلاتهن من التفكك، إلا العيش مع أزواجهن بصورة "غير قانونية". وبالتالي يصبحن "أسيرات منازلهن" ولا يتمكّنّ من الخروج والتنقل بحرية، حتى لا يقبض عليهنّ، ويطردن إلى مناطقهن في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبالتالي ينفصلن عن أزواجهن وأطفالهن[48].

وتشير بعض الدراسات الاجتماعية إلى أنه في حالات كان الزوج عاطلاً عن العمل أو غير قادر على إعالة أسرته، فإن أزمة اجتماعية وعائلية تستجد، وهي "أزمة عدم قدرة معيلي الأسرة الذكور على إعالة عائلاتهم... وهذا يخلق ضغطاً هائلاً على أدوار الجنسين"؛ ويترتب عليه أيضاً حدوث زيادة في مستوى العنف داخل المجتمع الفلسطيني وداخل العائلة[49]. وقد ذكر تقرير للمركز النسائي

مجموعة من النساء الفلسطينيات يبكين استشهاد الطفلة الفلسطينية نوران ديب (عشر سنوات) خلال تشييعها في مخيم رفح جنوبي قطاع غزة. واستشهدت نوران بالرصاص الإسرائيلي الذي استهدفها بينما كانت في باحة مدرستها.

◄ رويترز، 2005/1/31.

امرأة فلسطينية تحاول منع الجنود الإسرائيليين من اعتقال ابنها في مدينة الخليل في الضفة الغربية.

◄ رويترز، 2006/3/8.

للمساعدة القانونية والإرشاد أنه مع فرض قيود أكثر صرامة على تنقل الرجال، تضطر العديد من النساء إلى الخروج من "شرنقتهن المنزلية التي تحميهن" باحثات عن وظائف لإعالة عائلاتهن، في حين يبقى أزواجهن الذكور في المنزل. "هذا الانقلاب الفجائي وغير المتعمد لأدوار الجنسين يخلّ باستقرار العلاقات داخل العائلة، ويضع النساء في موقف خطر"؛ حيث يلجأ رجال عديدون إلى الوسائل العنيفة لتأكيد سيطرتهم على العائلة، إذ يشعرون بعدم الأمان بشأن وضعهم في العائلة، ويحسون بالإحباط جراء مشاعر العجز وقلة الحيلة[50]. ومن جهة أخرى تلجأ بعض النساء إلى محاولة فرض سيطرتهن على المنزل؛ لأن إعالة البيت أصبحت مسؤوليتهن، كما قد يبدين نوعاً من عدم الاحترام والتقدير للظروف الاستثنائية التي يعيشها الزوج، وهو ما قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية من نوع آخر.

ب. هدم المنازل وتجريف الأراضي والمزروعات:

لطالما كان المنزل وما يزال، الحيز الرئيسي للمرأة الفلسطينية، و"مملكتها الصغيرة" التي تحرص على رعايتها على الرغم من كل ما يواجه الأسر الفلسطينية من واقع معيشي صعب. لذلك كان لعمليات هدم المنازل التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي باستمرار، كأسلوب من أساليب العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني، تأثير سلبي أشد على المرأة الفلسطينية.

وتقوم سلطات الاحتلال عادة بعمليات الهدم دون أي تحذير مسبق، وغالباً ما تكون في الليل؛ حيث لا تتعدى المهلة الممنوحة لأصحاب المنازل لمغادرتها بضع دقائق. ولقد سجلت حالات لنساء جرحن خلال مغادرتهنّ منازلهن، كما سجلت

حالات لنساء هدمت منازلهن فوق رؤوسهن واستشهدن من جراء ذلك[51].

وتروي منال عوض، وهي من العاملات في مجال إرشاد وتأهيل النساء اللاتي يواجهن صعوبات، كيف قامت سلطات الاحتلال بهدم منزلهم في الأسبوع الثالث من شهر أيار/ مايو 2004، في واحدة من أكبر موجات الهدم التي نفذها الجيش الإسرائيلي في رفح جنوبي قطاع غزة؛ حيث دُمِّر حينها حوالي 200 منزل في غضون ثلاثة أيام، ولحقت أضرار بعدد مماثل من المنازل جعلتها غير قابلة للسكن:

> في صبيحة يوم التدمير، كنت أعمل في مدينة غزة، وكانت والدتي البالغة من العمر 65 عاماً في المنزل مع شقيقتي وكذلك قريبتنا البالغة من العمر 85 عاماً، والتي كانت أيضاً تعيش في المنزل. وأخبرتني والدتي عبر الهاتف أنهن لا يستطعن الخروج من المنزل لأن جرافة الجيش الإسرائيلي كانت تقف أمام المنزل مباشرة، والخروج من الباب الأمامي خطر جداً. وبدأت الجرافة تضرب المنزل.... وحاول أحد الجيران إحداث فجوة في الجدار الخلفي وفي النهاية استطعن الصعود إلى خارج المنزل من الخلف؛ و لم تتمكن خالتي من فعل ذلك، واضطروا إلى سحبها. وكانت تجربة مرعبة[52].

وصعّدت "إسرائيل" في السنوات التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى من عمليات هدم المنازل، خاصة مع ما رافق بناء الجدار الفاصل من هدم ومصادرة أراضٍ. وشدد المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعني بالسكن الملائم، في أكثر من مرة على ما تلحقه عمليات هدم المنازل من أذىً بصورة غير متناسبة بالنساء والأطفال والمسنين، وما تؤدي إليه من زيادة للعبء الاقتصادي والنفسي على النساء الفلسطينيات، حيث ما تزال تقع عليهن المسؤولية الرئيسية عن إدارة شؤون الأسرة المعيشية ورعاية أفراد الأسرة[53].

ويشير تقرير إحصائي صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى وجود 29 ألف و 314 أسرة تعيش في مساكن تعرضت لهدم كلي أو جزئي على يد الاحتلال خلال الفترة من 2000/9/28 حتى 2006/6/15، منها 15 ألف و267 أسرة في الضفة الغربية، و14 ألف و47 أسرة في قطاع غزة[54].

وبسبب الفقر والأوضاع المعيشية الصعبة، تضطر العائلات التي فقدت منازلها إلى الانتقال للعيش مع الأقرباء، الذين عادة لا يملكون حيزاً كافياً لإيواء عائلة أخرى. وهنا مجدداً، بما أن النساء هن من يقضين الوقت الأطول داخل المنزل، فإنهن الأكثر تأثراً بما يتسبب به العيش في حيز أشخاص آخرين من إزعاج وضيق نفسي، وفقدان للخصوصية، إضافة إلى المشاكل العملية في التفاصيل المعيشية اليومية.

ومما يفاقم من أزمة هدم المنازل، الوضع الراهن من فقر وبطالة وارتفاع في تكاليف المعيشة والبناء، جراء الحصار الإسرائيلي وعمليات الإغلاق المتكررة. ويشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنه في حين ستحتاج 454 ألف و697 أسرة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى بناء وحدات سكنية جديدة خلال السنوات العشر المقبلة، فإن 117 ألف و909 أسر فقط ستكون قادرة على تحقيق ذلك[55].

أما بخصوص مصادرة الأراضي وتجريف المزروعات، فإن المرأة الفلسطينية في المجتمعات الفلسطينية التي تعتمد على الزراعة كمصدر عيش أساسي، تقف إلى جانب زوجها في الزراعة، وهي لذلك تتأثر معنوياً إلى جانب فقدان عائلتها لمصدر

السيدة سعاد عرار من قرية بيت فوريك قرب نابلس، تبكي على أنقاض منزل عائلتها وهي تحتضن صورة شقيقها الشهيد بعد أن قامت قوات الاحتلال بهدم منزل العائلة.

◄ تصوير علاء بدارنة، 2004/7/7.

امرأة فلسطينية تجمع متعلقاتها، أو ما تبقى منها، من أنقاض منزلها المدمر في مخيم خان يونس جنوبي قطاع غزة في 2004/9/25. وقد دمر الجيش الإسرائيلي أكثر من 35 منزلاً في القطاع ضمن استعدادات الدولة العبرية للاحتفال بيوم الغفران (Yum Kippur).

◄ أ ف ب، 2005/1/19.

عيشها الأساسي. وعبّرت مها أبو دية شمّاس من مركز الإرشاد والدعم القانوني للمرأة في فلسطين، عن علاقة المرأة الفلسطينية بالأرض، واصفة إياها بعلاقة أكبر من الحب والتعلق والحياة، إذ أن الأرض والأشجار هي الماضي والجذور والهوية[56].

وتمنع سلطات الاحتلال آلاف المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومزروعاتهم، خاصة بعد بناء الجدار، على الرغم من قول الحكومة الإسرائيلية بأن الجدار لن يؤثر على ملكية الأراضي، ولا على إمكانية وصول السكان إلى مصادر رزقهم. وتمت مصادرة أكثر من 230 كم^2 من أخصب أراضي الضفة الغربية (نحو 15% من جميع الأراضي الزراعية بالضفة الغربية) لأجل إنشاء الجدار[57]. كما حال تشييد الجدار بين الفلسطينيين والوصول إلى 95% من مواردهم المائية، وفقدت، نتيجة لذلك، أكثر من سبعة آلاف أسرة فلسطينية تعتمد على الزراعة مصدر رزقها[58].

ونبّه تقرير لمكتب العمل الدولي إلى الضرر الذي يلحق بالنساء بسبب القيود المتعددة التي يفرضها الاحتلال على الإنتاج الزراعي من حصول على الماء وتدمير للمزروعات ومنع للوصول إلى الأراضي، حيث تشكل النساء غالبية القوى العاملة في الزراعة[59]. زهيرة مرشد (72 عاماً) إحدى هؤلاء؛ منعها الاحتلال من الوصول إلى أرضها التي عزلها مسار جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، ثم صدر أمر بقطع الأشجار المزروعة هناك بحجة أن أرضها تقع بالقرب من منزل وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز Shaul Mofaz، فشعرت زهيرة أن حياتها دمّرت فعلياً، وعبرت عن ذلك بالقول:

أشجار الزيتون: مباركة ... وبأسماء الأحفاد

صحيح أنّ الزمن وثّق حضوره بقوّة في ملامح وجهها الدافئة، وأثقل ذاكرتها بالكثير من الألم، لكن علقم فقدان الأرض وأشجار الزيتون بالنسبة لها فاق مجرد احتجازها خلف الجدار ليتمثل بصورة أكثر قسوة، قالت الجدة: "حتى بعد مصادرة الأرض وبناء الجدار، كنا نستصدر تصاريح مرور للأرض خلال الموسمين الماضيين تمكنا من قطف الزيتون، هذا لم يعجبهم"، وتقصد مستوطني مستعمرة "بيت آريه" المقامة على أراضي قريتها.

"قبل سبعة أشهر، استيقظنا على دخان غطى سماء القرية، لقد أحرقوا الأرض بما عليها، وأحرقوا قلبي معها". واستطردت: "لم أعرف كيف وجدت نفسي هناك، أحاول إطفاء النار بثوبي وبطرحة رأسي، كانت روحي تغادرني مع كل غصن يحترق، فقد كبرت مع هذه الزيتونات، رعيتها كما أرعى أبنائي وأكثر".

بريق عينيها وهي تتحدث كان يفضح دمعات قاومتها الجدة مكابرة، لتطلقها تنهيدة مدفونة فيما تنطقه حركة جسدها غضباً عندما تخونها الكلمات، فقد تحولت بين ليلة وضحاها، من مالكة أرض ومال إلى عالة على أحفادها العاطلين عن العمل أصلاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون منذ بدء بناء الجدار.

الواقع الجديد الذي فُرِضَ على الجدة، دفعها للهروب منه إلى عالم جديد أوجدته لنفسها ولأحفادها الثلاثة عشر الذين لم يعيشوا موسم الزيتون من قبل "زرعت هنا حول المنزل ثلاثة عشر شتلة زيتون، وأطلقت على كل واحدة منها اسم أحد أحفادي، والسنة، أول سنة تثمر فيها الزيتونات... لازم يعرفوا قيمة الزيتونة" قالت الجدة، وقد رسمت تجاعيد وجهها ابتسامة باهتة.

الموقع على الإنترنت: بي بي سي العربية (بي بي سي)، 2007/11/28.

محفوظة عودة، سيدة فلسطينية من قرية سالم، تحتضن شجرة زيتون بعد أن قام مستوطنون إسرائيليون يقطنون بمستوطنة مقامة على أراضي القرية بقطع أشجار الزيتون، وهو ما اعتادوا على القيام به أكثر من مرة، في حين تعتبر أشجار الزيتون مصدر رزق لمعظم عائلات القرية.

◄ تصوير علاء بدارنة، 2005/11/27.

الجيش أحاط أرضي بسياج و لم أتمكن من الاهتمام بها، والآن يريدون قطع أشجاري ومصدر رزقي. أولاً قال لي الجيش إنني بحاجة إلى تصريح للتوجه إلى أرضي، ومن الصعب الحصول عليه، ولكي أقدم طلباً علي الذهاب إلى قاعدة الجيش في مستوطنة كيدوميم الإسرائيلية، وذهابي إلى هناك ينطوي على صعوبة وخطر. وإذا حصلت على التصريح فهو لي فقط، لكنني لا أستطيع العناية بالأرض بنفسي وأحتاج إلى أشخاص لمساعدتي، لكن لا أحد آخر يستطيع الحصول على تصريح، لذا لم أتمكن من الاهتمام بأرضي، وأشجاري تذبل، والآن علي أن أعمل في أرض غيري في قطف الزيتون. وأنا امرأة عجوز، ولا ألحق أي أذى بوزير الدفاع الإسرائيلي، لكنهم ألحقوا بي أذىً شديداً، لقد دمروا حياتي[60].

3. الصحة:

عانت المرأة الفلسطينية من الناحية الصحية الأمرّين جرّاء ممارسات الاحتلال. ويمكن تأطير هذه المعاناة ضمن عنوانين رئيسيين؛ الأول عام ويشمل تعذر تأمين المرافق الطبية والرعاية الصحية اللازمة، وكذلك تعذر وصول المرأة إليها، ويشمل أيضاً انعكاسات الفقر والإنهاك وزيادة الأعباء على صحة المرأة جسدياً، وكذلك انعكاسات ممارسات الاحتلال من حصار وتفتيش وتحرش على نفسية المرأة الفلسطينية. أما الثاني، فهو معاناة المرأة الفلسطينية الحامل، وما يتبع ذلك من الصحة الإنجابية للمرأة، وعملية الولادة وسلامة المولود.

وذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2006، المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، أن إغلاق الأراضي المتواصل في قطاع غزة والضفة الغربية، ومنع التنقل بينهما، شلّ من قدرة نظام الصحة الفلسطيني على العمل بالمستوى

المطلوب[61]. كما أن الأزمة المالية، والتي تفاقمت منذ فوز حماس في الانتخابات وتشديد الحصار على الحكومة الفلسطينية، تهدد، كما أشارت منظمة الصحة العالمية، بتوقيف الخدمات الصحية التي تقدم إلى غالبية الشعب الفلسطيني، بما فيه النساء[62].

واضطر الفلسطينيون الذين يحتاجون إلى أنواع معينة من العلاج، للاعتماد على المستشفيات الموجودة في مصر أو "إسرائيل" أو الدول الأخرى. أبرز هؤلاء هم مرضى السرطان في قطاع غزة، ولا سيّما النساء اللاتي يعانين من سرطان الثدي.

ويشكّل سرطان الثدي السبب الرئيسي الثاني للوفاة بين النساء الفلسطينيات، على الرغم من أن نسبة انتشاره بين النساء العرب عادة أقل بكثير من النساء في الغرب. لكن عدد الوفيات بهذا المرض بين النساء الفلسطينيات في ازدياد؛ إذ تشير التقديرات إلى أن سبعة من بين عشرة نساء فلسطينيات مصابات به يتوفين. وتُظهر إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية أن 60% من النساء الفلسطينيات اللاتي تمّ تشخيصهن بالمرض في قطاع غزة، تمّ تشخيصهن بوقت متأخر، بعد أن انتشر الورم إلى أماكن أخرى في الجسد؛ حيث أن نسبة 42.2% منهنّ كان الورم قد انتشر إلى الخلايا اللمفاوية عند التشخيص، و17% منهن كان الورم قد انتشر إلى أجزاء أخرى من الجسم[63].

ويعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بسرطان الثدي، إلى ندرة وجود آلات التشخيص بالأشعة، مما يجعل من الصعب اكتشاف الورم باكراً وبالتالي علاجه. ففي قطاع غزة مثلاً، الذي يبلغ عدد سكانه مليون و400 ألف نسمة،

رزقت بابنة وفقدت زوجاً

ميسون الحايك (23 عاماً) أنجبت ابنتها فداء على أحد حواجز الاحتلال. فداء كتبت لها الحياة، لكنها فقدت أباها في يوم ولادتها؛ وتحكي ميسون معاناتها عند الولادة، في مأساة تتكرر يومياً لا يتغير فيها سوى وجه الضحية:

> قلنا للجنود إنني مضطرة للذهاب إلى المستشفى بأسرع وقت ممكن للولادة، وإنني أشعر بألم شديد. وفي البداية رفضوا، ثم طلبوا مني أن أكشف عن بطني، حتى يروا بأنني أقول الحقيقة. وبعد كل هذا الذي استغرق حوالي الساعة، سمحوا لنا بالمرور. فانطلقت بنا السيارة وبعد بضعة مئات من الأمتار سمعت طلقات نارية. وكانت هناك نيران كثيفة آتية من أمام السيارة. فتوقفت السيارة ورأيت بأن زوجي أصيب وانحنى على عجلة القيادة؛ لقد أصيب في حنجرته والجزء العلوي من جسده، وكان ينزف بشدة. كما أن والد زوجي الذي كان جالساً في مقعد الراكب الأمامي، أصيب في الجزء العلوي من جسمه أيضاً. وجلست على الأرض في الجزء الخلفي من السيارة وأمسكت بالحقيبة التي تحتوي على ملابس الطفل فوق رأسي للحماية، وأُصبت في كتفي بشظية وبقطعة من زجاج النافذة المحطم. دام إطلاق النار حوالي خمس دقائق وبعد ذلك ساد السكون، فتحدثت إلى زوجي ووالده، لكن أياً منهما لم يجبني، فأدركت أن الوضع خطير وكنت خائفة وازدادت سرعة التقلصات (الطلق) وأصبحت أشد إيلاماً. أجهشت بالبكاء وبدأت أصيح، فأتى الجنود وأخرجوني من السيارة. وأجبروني على نزع كل ملابسي لكي يفحصوني. ثم تركوني على الأرض وأنا أنزف من الجروح وأعاني من آلام المخاض. طلبت شيئاً أغطي به جسدي، لكنهم لم يعطوني شيئاً. وحتى هذا اليوم، أشعر بالخجل والغضب من ذلك. كذلك فحصوا زوجي ووالده وقالوا إنهم سيضطرون لنقله إلى المستشفى في إسرائيل. ثم استدعوا سيارة إسعاف من نابلس لأجلي.

وتكمل ميسون ما جرى بعد أن وصلت سيارة الإسعاف وأخذتها إلى المستشفى: "ولدت طفلتي في المصعد. فأسميتها فداء". ومما يزيد من معاناتها أنها بعد الولادة، لم تستطع العودة إلى عائلة زوجها، لأنهم يلومونها على وفاة ابنهم.

➤ منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي، رقم الوثيقة MDE 15/016/2005 ، 2005/3/31.

لا توجد إلا ثلاث آلات، اثنتان منها في مراكز طبية خاصة، وتكلف الصورة 30 دولاراً أمريكياً، وهو مبلغ كبير قياساً بالأوضاع المتردية في قطاع غزة ونسبة الفقر العالية حيث تبلغ نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني حوالي 80%[64]. وفي حال تمّ تشخيص المرض؛ فالمرأة الفلسطينية المصابة بسرطان الثدي لن تتمكن من الحصول على العلاج المطلوب بالأشعة إلا في الأردن أو مصر أو "إسرائيل". وبالإضافة إلى هذا، فإن السفر لتلقي العلاج، خاصة لسكان غزة، يحتاج إلى إذن من السلطات الإسرائيلية، وهو لا يُعطَى غالباً، إذ أن الحصار الإسرائيلي لا يأخذ في عين الاعتبار المرضى أو النساء أو الأطفال، ولا يهمه حياة أو موت المرضى[65].

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، فقد شكل تقييد حرية التنقل عن طريق تدابير الإغلاق عقبة رئيسية أمام وصول الفلسطينيين للخدمات الصحية، حيث أشارت 52.5% من الأسر إلى تدابير الإغلاق، و53.6% من الأسر إلى نقاط التفتيش العسكرية، و16% من الأسر في الضفة الغربية إلى الجدار، بوصفها عقبات أمام الحصول على الخدمات الصحية[66]. وأشارت تقارير الأونروا إلى أن مشكلة الوصول تصبح أكثر حدة في المناطق الريفية، خاصة بالنسبة للنساء الموجودات في القرى المعزولة بنقاط التفتيش عن المدن التي توجد فيها المستشفيات[67]. كما وتحول هذه القيود دون وصول الكوادر الطبية إلى حالات الإسعاف المستعجلة، ومن بينها الولادات.

ويمنع الجيش الإسرائيلي في الكثير من الأحيان مرور سيارات الإسعاف؛ مما يضطرها إلى سلوك تحويلات طرق طويلة، الأمر الذي يتسبب في المزيد من التأخر.

كما أنه غالباً ما يتعين نقل المرضى من سيارة إسعاف عند أحد جانبي نقطة التفتيش إلى سيارة أخرى عند الجانب الآخر[68].

وكانت المرأة الفلسطينية الحامل، خاصة عند مرحلة الوضع، من أشد المتأثرات بهذه السياسة، حيث كانت الكثير من النساء الفلسطينيات يضطررن للوضع على الحواجز في بيئة تفتقد لأدنى مقومات النظافة والرعاية الصحية والطبية المطلوبة، للأم والمولود على السواء. وأشار تقرير "مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية"، الذي رفعته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ 2007/2/23، إلى أن الفترة 2000 – 2006 شهدت تسجيل 69 حالة من حالات النساء الفلسطينيات الحوامل، اللاتي ولدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، وفقاً لبيانات مركز المعلومات الصحية التابع لوزارة الصحة الفلسطينية[69].

ومن بين الحالات المذكورة أعلاه، توفي 35 وليداً عند نقاط التفتيش، لعدم حصول الأمهات على الرعاية العاجلة اللازمة لحالتهن، وتوفيت خمس نساء عند الولادة. كما أصيبت ست نساء حوامل بجروح عند نقاط التفتيش، نتيجة تعرضهن للضرب وإطلاق النيران والغازات السامة من قبل الجنود الإسرائيليين[70].

وأشار التقرير ذاته إلى أنه نتيجة لنقاط التفتيش، تتعرض نحو 10% من النساء الحوامل اللاتي كن يرغبن في الولادة بالمستشفى للانتظار مدة تتراوح بين ساعتين وأربع ساعات قبل الوصول إلى المرافق الصحية، وتحتاج نحو 6% منهن إلى أكثر من أربع ساعات للوصول إلى تلك المرافق؛ في حين أنه قبل انتفاضة الأقصى، كان معدل الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى المرافق الصحية يتراوح بين 15–30

دقيقة. وأدت الخشية من مواجهة مثل هذه المشاكل إلى اختيار عدد كبير من النساء الفلسطينيات الحوامل الولادة في المنزل، حيث زادت حالات الوضع في المنزل بنسبة 8.2%[71].

وتشتدّ المعاناة من هذه المشكلة عند النساء اللاتي يسكنّ في القرى والمناطق الريفية، حيث تستغرق الرحلة ساعات وتصبح في الليل مستحيلة، خاصة في قرى الضفة الغربية التي يحاصرها جدار الفصل العنصري. وقرية عزون عتمة في قلقيلية هي إحدى هذه القرى؛ حيث يحاصرها الجدار من ثلاث جهات، فيما تحدّها من الجهة الرابعة المحاذية للخطّ الأخضر طرق التفافية ومستوطنات إسرائيلية، تاركة المتنفس الوحيد لسكان القرية بوابة حديدية يسيطر عليها جنود الاحتلال، ويسمحون بالحركة عبرها من السادسة والنصف صباحاً وحتى السادسة مساءً. وتضطر إجراءات الاحتلال نساء القرية الحوامل إلى المبيت عند أقربائهن على الضفة الأخرى من الجدار مع اقتراب موعد الولادة؛ خشية حلوله ليلاً وهنّ داخل قراهن المعزولة التي تفتقر لمستشفيات مؤهلة، ثم إلى المسارعة بالعودة بالمولود بعد وضعه خلال مهلة 48 ساعة فقط، يمنحها الاحتلال لأهل المولود للعودة بابنهم إلى القرية وإحضار الأوراق الثبوتية اللازمة لإدراج اسمه على قائمة السكان، وإلا فإنه سيُحرم من دخول القرية. في حين دفع هذا التعسف نساء أخريات لاتخاذ قرار بعدم الإنجاب مجدداً[72].

ومن بين القصص المؤلمة التي شهدتها حواجز الاحتلال، ما جرى لرويدة ناجي الراشد، من قرية الولجة بقضاء بيت لحم، التي حملت بمولودها بعد رحلة علاج طويلة

من العقم. ففي الشهر السابع من حملها، أصابت رويدة آلام الولادة، فاصطحبها زوجها إلى المستشفى، إلا أن جنود الاحتلال على حاجز الوجلة العسكري رفضوا السماح لهما بالمرور، و لم تفلح محاولات الزوج بإقناعهم بعكس ذلك. وبعد فترة من عودتهما إلى منزلهم، كرر الزوج محاولته لإيصال زوجته ووليدها المنتظر إلى المستشفى مرة أخرى عن طريق الحاجز نفسه كونه السبيل الوحيد للمرور، إلا أن 20 دقيقة إضافية من الجدال لم تغير من موقف جنود الاحتلال، فلم يكن هناك مناص أمام الزوجين سوى سلوك طريق ترابية وعرة وقذرة جداً استمرت لمدة ساعة ونصف. وفي الطريق، وضعت الأم جنين خداج وزنه 1,416 جراماً، وهو وزن كان من الممكن أن تُضمن فرصة كبيرة له في البقاء إذا تلقى العناية المطلوبة، ولكن الجنين وصل إلى المستشفى في حالة صعبة جداً ودرجة حرارة منخفضة، وباءت محاولات الأطباء لإنقاذه بالفشل، حيث توفي بعد ساعة من دخوله المستشفى[73].

وفي معاناة شبيهة، فقدت لميس قاسم (25 عاماً) ابنتيها التوأم، حيث اضطرت للوضع في سيارة الإسعاف بعد أن أخرها الجنود الإسرائيليون على الحاجز لمدة تزيد عن الساعة[74].

أما رولا اشتية، فمعاناتها أكبر من أن تختصر برواية تشبه المذكورة أعلاه. إذ كانت رولا في الشهر الثامن من حملها، لكنها أحست بآلام المخاض عند حوالي الخامسة صباحاً، فأيقظت زوجها داود وحملا الحقيبة التي كانا جهزاها قبلاً للولادة، وقصدا مستشفى رفيديا في نابلس، في رحلة لا تستغرق أكثر من 15 دقيقة في الأحوال العادية.

رحلة الخمس دقائق بساعة ونصف
"لو أنك وصلت قبل عشرين دقيقة"!

تسكن ملكة قفيشة في مدينة الخليل؛ كانت في شهر حملها السابع عندما نفّذ جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتداءات كثيفة صاحبها هجوم وإطلاق نار. "سمعت إطلاق النار، ثم سمعت أصوات قذائف الهليكوبتر تنهال علينا، وعندها توقف قلبي"، قالت ملكة وهي تحاول وصف اللحظات تلك. "بدأت أنزف، ثم انهرت عند عتبة الباب". حاولت عائلتها طلب سيارة إسعاف لتقلّها إلى المستشفى، لكن حظر التجول المفروض على سكان الخليل أدى إلى تأخر وصول الإسعاف حوالي الساعة. وبدلاً من أن يتم فحص ملكة من قبل المسعفين والأطباء، أصر جنديان إسرائيليان على فحصها أولاً.

كان عليهم اجتياز أربعة نقاط تفتيش للوصول إلى المستشفى. وعلى طول الطريق كان على سيارة الإسعاف التوقف عند كل حاجز: يفتح الجنود أبواب الإسعاف على مصراعيها، ينظرون إلى المرأة المستلقية وإلى وجهها الشاحب. استغرقت رحلة الخمس دقائق إلى المستشفى ساعة ونصف الساعة. كان الولد حينها قد فارق الحياة.

في المستشفى، نظر الطبيب إليها وقال: "آسف ... فقط لو أنك وصلت قبل عشرين دقيقة لكنّا تمكنّا من إنقاذه".

◄ Phyllis Bennis, "Palestinian Women Suffer under Occupation," Progressive Media Project, 8/3/2001.

اتصل داود بالهلال الأحمر في نابلس وطلب إرسال سيارة إسعاف، فأخبروه أن الإسعاف لا يستطيع دخول قريتهم بسبب حواجز جنود الاحتلال، لكنه سيلاقيهم عند حاجز "بيت فوريك"، على أن يقصده هو وزوجته مشياً. ولكن عند وصولهما إلى هناك، منعهما جنود الاحتلال من المرور، كما أعاق حاجز آخر طريق سيارة الإسعاف التي خرجت لملاقاتهما، وجاء رولا المخاض فاضطرت للزحف إلى صخرة قريبة للاستتار بها، وولدت خلفها، وصراخها يملأ المكان. إلا أن جنود الاحتلال لم يلتفتوا لصرخاتها، ولا لصرخات داود الذي ظلّ يكرر على مسامعهم أنها ولدت، وإنما طلبوا منه إعادتها إلى حيث يستطيعون رؤيتها. وبعد دقائق من الصمت، صرخت رولا مجدداً، ولكنها هذه المرة كانت تقول: "البنت ماتت... البنت ماتت". عندها سمح الاحتلال لداود باستدعاء سيارة أجرة أقلته إلى المستشفى، ولكن الأوان كان قد فات. مولودة رولا وداود لم تحيا في هذه الدنيا إلا دقائق قليلة... وُلدت على الحاجز وماتت هناك؛ أرادوا أن يسموها "ميرا"، لكن اسمها الذي اختاروه لها لم يستعمل إلا مرة واحدة على شاهد قبرها الصغير[75].

أما المواطن الفلسطيني محمد الأسطل من سكان مدينة خان يونس فيروي ما حدث مع زوجته منى الأسطل، التي ألّم بها المخاض في أثناء احتجازها معه لعدة أيام على معبر رفح الذي يفصل قطاع غزة عن مصر، موضحاً أنه تمّ استدعاء سيارة إسعاف لنقل زوجته إلى مستشفى رفح، لكنها أنجبت قبل وصول السيارة إلى المستشفى، فقرر إطلاق اسم "معبر" على مولوده في خطوة احتجاجية على ما يتكبده الفلسطينيون من معاناة على المعابر والحواجز[76].

وتبقى القصص المذكورة أعلاه، مجرد أمثلة قليلة وقصص معاناة معدودة، عن صورة واقع أكثر ألماً تعاني منه العديد من النساء الفلسطينيات يومياً، حيث أصبحت عملية الولادة هاجس خوف من موت محتمل، بدلاً من أن تكون مصدر فرح بانتظار مولود جديد.

وتشير بيانات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن غياب الرعاية الطبية الكافية في أثناء الحمل، كان السبب الثالث للوفيات بين الفلسطينيات في سنّ الإنجاب[77]. كما تراجعت خدمات الرعاية الأولية والثانوية على السواء، خاصة وأن الغالبية الكبرى من خدمات رعاية الولادة والمواليد (80% من الولادات تحدث في مستشفيات وزارة الصحة الستة في الضفة الغربية وقطاع غزة) عاجزة عن القيام بأعمال الصيانة العادية. وتضطر العديد من النساء الحوامل، اللاتي يعانين من مضاعفات لاحقة للولادة، إلى الخروج قبل الأوان من المستشفيات، نظراً لنقص العاملين والأماكن[78].

وأشارت اليونيسيف UNICEF في تقريرها المتعلق بالعمل الإنساني لسنة 2006، إلى نقص في المعدات الأساسية اللازمة لصحة الأم والرضيع في الأرض الفلسطينية المحتلة[79]. وأشارت المنظمة ذاتها في تقرير لاحق إلى أن حالات الولادة المبكرة ونقص وزن المواليد المتصلة بالحالة الصحية للأم، ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للأمهات في فترة النفاس وللمواليد، تسببت في 41% من وفيات الرضع[80]. وبلغت هذه النسبة ما يقارب 46% في قطاع غزة[81]، الذي يعاني أكثر من غيره من الحصار ونقص المواد الغذائية، حيث يشير التقرير السنوي الصادر عن

دائرة صحة وتنمية المرأة في القطاع، وهي دائرة تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، إلى ارتفاع نسبة انتشار فقر الدم بين النساء في أثناء الحمل وقبل الولادة في القطاع؛ حيث بلغت حوالي 69% بين النساء اللاتي شملهن برنامج الزيارات المنزلية التابع لمشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في القطاع في سنة 2006[82]. كما تعاني حوالي ثلث النساء اللاجئات ممن هنّ في عمر الإنجاب، من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد[83].

جنود إسرائيليون يوقفون سيارة إسعاف على إحدى نقاط التفتيش في مدينة الخليل في الضفة الغربية ويطلبون من المرأة التي بداخلها الترجل.

◄ أ ف ب، 2007/3/12.

ويفاقم من المشاكل الصحية وسوء التغذية، عند النساء الفلسطينيات بشكل عام، وعند الحوامل والمرضعات والأطفال الرضع بشكل خاص، تدهور البيئة والخدمات وتحديداً المياه، كمّاً ونوعاً، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وللاحتلال الإسرائيلي دور كبير في ذلك سواء من حيث مصادرة الكثير من الموارد المائية، أم من خلال مخلفات المستوطنات.

تجدر الإشارة أيضاً إلى الضغوط والمعاناة النفسية عند المرأة الفلسطينية. فنتيجةً للأزمات المتفاقمة بفعل الاحتلال على الواقع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة، تولّد شعور من انعدام الأمن المزمن عند النساء والأسر، نتيجة استنفاد العديد من الأسر الوسائل التي كانت تمكنها من مواجهة الصعوبات الملازمة لتلبية احتياجاتها الأساسية، من تزايد للعنف، والعزلة، والقيود على التنقل، والتدهور الاقتصادي الخطير[84].

وأشار مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في سنة 2001، إلى أن أكثر من نصف النساء اللاتي شملهن البحث قد أفدن بالتعرض لنوبات بكاء، وأن ثلثهن صرّحن بأنهن يفكرن "أكثر مما ينبغي" بالموت، فيما أشارت 46% إلى شعورهن باليأس والإحباط، و29% إلى إحساسهن بالغضب ومعاناة الانهيار العصبي[85]. وتشير العديد من التقارير إلى أنه وفي مثل هذه الأوضاع الصعبة، خاصة الفقر المتزايد، تتجه عدة نساء فلسطينيات بشكل متزايد لإهمال صحتهن، إذ إنهن، إزاء المصاعب التي يواجهنها، يشعرن بالعجز عن إيلاء الأهمية الضرورية لوضعهن الشخصي، ويركزن على العناية بأطفالهن والأفراد الآخرين في عائلاتهن قبل الاهتمام بأنفسهن[86].

4. التعليم:

تأثّر التعليم، مثل مناحي الحياة الأخرى، سلباً بالممارسات الإسرائيلية والإغلاقات المتكررة، كما كانت المدارس والمؤسسات التعليمية في الكثير من الأحيان عرضة للاستهداف المباشر أو للتدمير أو أنه تمّ تحويلها لمراكز اعتقال

طالبة فلسطينية تتحدى الجندي الإسرائيلي خلال تظاهرة على إحدى نقاط التفتيش في مدينة الخليل في الضفة الغربية.

➤ رويترز، 2005/12/5.

طالبة فلسطينية تحمل شهادتها باليد اليسرى وطفلها النائم في يدها اليمنى بعد لحظات من تخرجها، أثناء حفل التخرج في جامعة النجاح الوطنية بمدينة نابلس في الضفة الغربية.

➤ تصوير علاء بدارنة، 2007/6/9.

مؤقت. وكان لنقاط التفتيش والحواجز أثرها السلبي الأشد على المرأة وعلى الفتيات، حيث دفعت العديد من الأسر ببناتها للبقاء في المنزل، تجنباً للإهانة المتكررة وساعات الانتظار الطويلة على الحواجز، بالإضافة إلى اضطرار العديد من الفتيات لترك المرحلة الثانوية أو تعليمهن العالي، ومساعدة أسرهنّ في تأمين مدخول مادي، في ظلّ ارتفاع البطالة وازدياد الفقر.

وتشير الدراسات إلى أن اكتمال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بـ 170 ألف طالب، نصفهم من الفتيات، في 320 مدرسة[87].

وذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية سببين رئيسيين يجعلان الواقع المذكور أعلاه أكثر صعوبة على الطالبات الإناث منه على الطلبة الذكور؛ أولاً، فإنه بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وازدياد الفقر، فإن العائلات اللاتي لا تستطيع تسديد مصاريف التعليم الجامعي لعدة أولاد، تعطي الأولوية في التعليم الجامعي للأبناء الذكور، لأنه يُتوقع منهم أن يتمكنوا من إعالة عائلتهم عندما يتزوجون. أما السبب الثاني، فهو أن بعض العائلات، خاصة في المناطق الريفية أو فئات المجتمع المحافظة، لا تسمح لبناتها بالعيش بعيداً عن المنزل، أو تخشى من تعرضهن للأخطار المحتملة في حال قررن الذهاب يومياً واستخدام المواصلات العامة، مثل الاضطرار إلى المبيت عند نقطة التفتيش في حال إغلاقها، وعدم التمكن من العودة إلى المنزل ليلاً، وهذه كلها أمور يتكرر حدوثها عند آلاف الفلسطينيين[88].

وبخلاف الذهاب إلى المدرسة، حين يتمكنّ من ذلك، فإن الفتيات الفلسطينيات الصغيرات لا يتوفر لهن إلا قدر قليل من فرص التنمية والترفيه والمشاركة، أو الاختلاط ببعضهن البعض في النوادي والأنشطة التي يقل تواجدها، وتعاني القلة الموجودة منها من سوء التجهيز والإدارة؛ كما تضطر العديد من الأسر إلى تزويج بناتها باكراً بسبب الفقر والعبء الاقتصادي[89].

لكن على الرغم من كل هذه الصعوبات، فإن نسب التعليم والالتحاق بالمدارس تشير إلى أن رغبة الفلسطينيات الشديدة بالتسلّح بالعلم ظلت أقوى من ممارسات الاحتلال؛ حيث انخفضت معدلات الأمية بين النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة (15 عاماً فأكثر) من 15.9% في سنة 2000، إلى 10.2% في سنة 2006. وعلى الرغم من أنها تظل أكبر من مثيلاتها عند الذكور[90]، إلا أنها أقل من مثيلاتها في مخيمات اللاجئين، والتي قُدِّرت بـ 24.4% في مخيمات الأردن سنة 2000[91]، و20.7% في مخيمات وتجمعات اللاجئين في سورية سنة 2006، و29.5% في مخيمات لبنان في السنة نفسها[92]. كما أن معدلات الالتحاق بالتعليم للإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلتين الأساسية والثانوية، ظلت مرتفعة (90% و81.6% على التوالي في العام الدراسي 2007/2006)[93]، خاصة إذا ما قورنت بمثيلاتها عند اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات؛ حيث قُدّر معدل الالتحاق بالتعليم للإناث (6–24 عاماً) في الأردن في سنة 2000 بـ 68%، وقُدّر في سورية (7–24 عاماً) لسنة 2006 بـ 66.5%، وفي لبنان في السنة نفسها (7–17 عاماً) بـ 59.3%[94].

5. العمل:

تظهر المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة النساء الفلسطينيات المشاركات في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغت 14.5% في نهاية سنة 2006، وقُدّر معدل البطالة في صفوفهن بـ 20.5%. في حين بلغت نسبة مشاركة الرجال 67.7%، وقُدّر معدل البطالة بينهم بـ 24.2%[95].

أما في الشتات، فكانت نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة في الأردن هي الأدنى، إذ بلغت 12.9% سنة 2000، مع أعلى معدل بطالة، تم تقديره بـ 23.2%. في حين بلغت النسبة في سورية في السنة نفسها 18%، بمعدل بطالة بلغ 18.3%. وفي لبنان بلغت النسبة 16.8% سنة 1999، بمعدل بطالة قُدّر بـ 18.4%[96].

وفي حين أن معدلات الإناث العاملات منخفضة تاريخياً في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، إلا أنها انخفضت أكثر بسبب الاحتلال، بحسب تقرير منظمة العمل الدولية بشأن حالة العمال في الضفة والقطاع[97]. كما أن المرأة الفلسطينية، وبخلاف ما تشير إليه الأرقام من إسهامها الضعيف في قوة العمل، درجت تقليدياً على القيام بدور أساسي، غير مدفوع الأجر، في قطاعات الزراعة أو العمل البيتي أو الإسهام في عمل الأسرة. وبحسب تقرير منظمة العمل الدولية، فقد أدت القيود المستمرة التي يفرضها الاحتلال على سوق العمل في الضفة والقطاع إلى زيادة العبء الاقتصادي والنفسي على كاهل المرأة الفلسطينية، وعلى هذه الفئة تحديداً من النساء العاملات في سوق العمل غير النظامي أو في العمل الحرّ، بسبب ازدياد الفقر والبطالة، وبالتالي حاجة العائلات إلى أي مدخول إضافي ممكن[98].

وفي ظلّ الفقر والحاجة، فإن النساء الفلسطينيات اللاتي يضطررن إلى العمل، يكنّ أكثر عرضة للاستغلال خاصة من ناحية الأجور، وهو ما أكدته عدة دراسات، منها تقرير الفقر الصادر عن البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية. وأكّد تقرير لمنظمة العمل الدولية أن الاحتلال أدى بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعزيز التمييز بين الجنسين في سوق العمل الفلسطيني[99].

وأشارت المنظمة إلى أن أنماط عمل النساء والرجال تتمايز إلى حدٍّ بعيد في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعدد النساء اللاتي يلتحقن بالتعليم أكبر من عدد الرجال. ومع ذلك، لا تحصل على العمالة إلا امرأة واحدة من كل عشرة نساء في عمر العمل. وفيما يتعلق بالأجور، فإن أجور العمل بالساعة التي تتلقاها النساء تفوق ما يتلقاه الرجال من أجور في قطاعي الزراعة والخدمات، بيد أنها تقل عن أجور الرجال في الصناعة التحويلية، وفي التجارة، والفنادق، والمطاعم[100]. كما أن الأجور لا تعكس في الكثير من الأحيان الواقع الصعب في عمل المرأة، خاصة من ناحية ساعات العمل الإضافية وغير مدفوعة الأجر في الكثير من الأحيان.

وعلى الرغم من أن نسب التعليم عند المرأة مرتفعة، وتكاد تكون مساوية للرجل، إلا أن فرص العمالة تظل محدودة بالنسبة للنساء، فلا تشكل المرأة سوى نسبة 31.2% من المحامين، و21.4% من الصحفيين، و11.7% من الأطباء، في حين تتركز بكثافة القوة العاملة من النساء في مجالي الزراعة والخدمات[101]. ويشتغل في الأعمال الزراعية 90% تقريباً من الإناث في الأسر التي تعتمد على الزراعة كمصدر رزق لها[102]، وهؤلاء يتأثرن أكثر بالممارسات الإسرائيلية المتعلقة بمصادرة الأراضي وتجريف المزروعات.

أما بخصوص الأراضي المحتلة سنة 1948، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة 20.2%، وهي الأعلى بين النساء الفلسطينيات مقارنة بأماكن إقامة الفلسطينيين الأخرى، مع معدل بطالة هو الأدنى كذلك، قُدّر بـ 16.9% سنة 2006[103]، إلا أنه يُعدّ مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل البطالة الإجمالي بين النساء في "إسرائيل" والبالغ 9%[104]. وهذا يعكس سياسة التمييز، التي تعاني منها النساء العربيات اللاتي يعملن في "إسرائيل". كما أنهن يعملن غالباً بأقل من نصف الحدّ الأدنى القانوني للأجور[105].

ويجدر هنا التنويه إلى أن النساء اللاتي يعملن في "إسرائيل" يكُنّ عادة بدون أي معيل يذكر، أو مطلقات أو أرامل أو لديهن أزواج مرضى. وتأتي غالبية هؤلاء النساء من مخيمات اللاجئين وإلى حدّ أقل من القرى. وتروي طالبة لمنظمة العفو الدولية عن تجربة والدتها في العمل في المستوطنات الإسرائيلية قائلة:

> والدي لا يستطيع أن يجد عملاً معظم الوقت هنا... وتعمل والدتي الآن في مستوطنة إسرائيلية في الزراعة. وعلينا أن نحافظ على سرية هذا الأمر في مجتمعنا، لأن العمل في المستوطنات الآن ينظر إليه نظرة سيئة جداً، فالناس يعتبرونك خائناً أو متعاملاً، لذا فهو ينطوي على خطورة. وبالنسبة إلينا هذا معيب أيضاً؛ لقد كنا نملك أرضاً من قبل، لكن في السنوات القليلة الماضية، جرف الجيش الإسرائيلي أرضنا ودمروا أيضاً منزلنا. والآن لم يبقَ لدينا شيء، فاضطرت والدتي للعمل لدى الإسرائيليين الذين دمروا كل ما نملك.... والدي يجد نفسه أسير المنزل من دون عمل؛ وهذا ما يجعله تعيساً جداً ويسبب توتراً في البيت.... والوضع صعب جداً، فهناك هجمات وعمليات كل الوقت وينتابنا القلق من حدوث شيء لها، وأعتقد أنها هي أيضاً تشعر بالقلق، لكنها لا تقول ذلك[106].

خامساً: المرأة الفلسطينية كقريبة للشهيد أو الأسير أو المطارد

من الطبيعي أن تترك اعتداءات الاحتلال على الأب والأخ والزوج والابن بالقتل أو الاعتقال أو الملاحقة آثاراً مدمرة على حياة الأم والأخت والزوجة والابنة. لكن سياسة الاعتداءات هذه تغدو أكثر إيلاماً وقسوة على طرفي العلاقة عندما تصبح سياسة ممنهجة ضمن ممارسات الاحتلال؛ بحيث تستهدف أيضاً أقرباء الضحايا، وخصوصاً النساء.

أكدت تقارير الأمم المتحدة وتقارير المنظمات الحقوقية والدولية أن "إسرائيل" تنتهج سياسة تهديد أو اعتقال أو هدم منازل لقريبات المقاومين من النساء (زوجات

وأخوات وأمهات) لإرغامهم على تسليم أنفسهم أو الإدلاء باعترافات[107]. كما نشرت هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي تقريراً في 2008/4/13 عن استعمال سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوسائل التعذيب النفسي والضغط على الأسرى لإجبارهم على الإدلاء باعترافات، تكون أحياناً خاطئة، لكن يدلي بها الأسير الفلسطيني تحت الضغط خوفاً على والدته أو زوجته. وأورد التقرير تجربة الطالب المقدسي غيث نصر (18 عاماً) الذي اعتقلته قوات الاحتلال أربع مرات، وطلبت منه الاعتراف بتهم لم يرتكبها، لكن، وعلى حدّ قوله: "عندما رأيت والدتي مقيدة في الزنزانة... ماذا أقول؟ كنت مستعداً لأن أقول لهم أي شيء كي يدعوها وشأنها". وتروي والدة غيث أنها ووالده أُخبرا أنهما ذاهبان لرؤية ولدهما غيث، فتوجها مع رجال الشرطة ليكتشفا فقط عند الوصول أنه تمّ اعتقالهما؛ حيث استخدمت أمه كأداة للضغط على ابنها[108].

وفي حين نفت المصادر الإسرائيلية الرسمية مثل هذه الممارسات، فإن شهادات السجناء وتقارير منظمات حقوقية أخرى أكدتها، وضمنها تقرير "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل" (PCATI)، والذي تضمن شهادات لستّ تجارب تمّ فيها استخدام الضغط النفسي على الأسرى من خلال قريباتهم؛ وجميع هذه الحالات الست بحسب تقرير الـ بي بي سي أكثر خطورة مما جرى مع غيث[109].

ومن الأمثلة على هذه الحالات اعتقال الاحتلال لعبير خالد منصور، زوجة وليد العبيدي، قائد سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في جنين، والذي اغتيل في 2008/1/16[110]. وكذلك زوجة الأسير وائل حسن عواد التي اعتقلت وهي حامل[111]. وأسماء محمد أبو الهيجا، زوجة الأسير الشيخ جمال

أبو الهيجا، التي اعتقلتها قوات الاحتلال للضغط على زوجها؛ حيث عرض عليه الاحتلال صفقة للإبعاد إلى الأردن مقابل الإفراج عن زوجته، فرفض[112].

وتشمل سياسة الاحتلال في الاعتداء على قريبات الأسرى أو الشهداء أو المطاردين الاعتقال أو التهديد به، وهدم المنازل. ولعل ما عانته الحاجة أم منصور شريم يجسّد معاناة الأم والزوجة الفلسطينية، فهي والدة لثلاثة أبناء أسرهم الاحتلال في سجونه، هم: منصور، ومحمد، ومهند الذي يقضي حكماً بـ 29 مؤبداً و20 سنة إضافية[113]. وإلى جانب سجن أبنائها، عانت أم منصور من غياب زوجها طلال إثر استشهاده على أحد حواجز الاحتلال في أثناء عودته من زيارته الأولى والأخيرة لابنه مهند في الأسر، بعد إصابته بنوبة قلبية، بسبب إعاقة إسعافه من قبل الاحتلال. وكان والد مهند قد انتظر تلك الزيارة منذ اعتقال نجله قبل وفاته بثلاث سنوات، وتعرض لجلطة قلبية قبل الزيارة بعدة شهور، إثر تبليغه بعدم وجود تصريح له بالزيارة حينها[114]. كما تعرض منزل عائلة أم منصور للهدم على يد قوات الاحتلال بعد اعتقال مهند بثلاثة شهور، ولم يقتصر الهدم حينها على المنزل، بل طال كامل العمارة المكونة من أربعة طوابق، ليخلّف أم منصور وزوجها وبناتها الثلاث دون مأوى[115]. وقد جاء هدم المنزل في إطار سياسة كان يتبعها الاحتلال ضدّ عائلات المقاومين الضالعين في تنفيذ عمليات استشهادية، أو ضدّ عائلات "المطلوبين" كأسلوب للضغط عليهم لتسليم أنفسهم.

ومن بين النساء اللاتي كنّ على موعد مع هدم منزلهنّ كذلك، والدة علاء سناقرة، القيادي في كتائب شهداء الأقصى في نابلس، التي نسفت قوات الاحتلال

بالصور: والدة القيادي في كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح عماد عكوبة تعترض بجسدها مسيرة سيارة جيب عسكرية إسرائيلية لمنعها من إكمال طريقها خلال توغل عسكري إسرائيلي في مدينة نابلس في الضفة الغربية في 2004/5/28. وتظهر الصورة الثانية الجنود الإسرائيليين وهم يعتقلونها على مرأى من أحد رجال الهلال الأحمر الفلسطيني. أما في الصور الثالثة والرابعة والخامسة فتبدو عملية الاعتقال في حين يصوب الجندي الآخر فوهة بندقيته تجاه المصور لمنعه من التصوير.

3

4

5

منزل أسرتها المكونة من عشرة أفراد بالمتفجرات فجر يوم 2004/9/23. والدة سناقرة لم تَلُم علاء "في أي مرحلة، ولا في أي ثانية"، وتقول: "قبل هدم المنزل اعتاد الجيش والشاباك اقتحام البيت وتوجيه تهديد للعائلة بأن البيت سيهدم إذا لم يسلم علاء نفسه... لم أفكر إطلاقاً في إرغامه على تسليم نفسه من أجل إنقاذ البيت... هذا الثمن الذي من المفروض أن يدفعه شعبنا. أقدر ابني كثيراً وتضحيته بحياته من أجل كفاحنا العادل. البيت ليس مهماً، المهم أن يبقى الشباب سالمين، ويواصلوا محاربة المحتلين"[116].

إلا أن أمنية أم علاء ببقاء الشباب سالمين لم تدُم طويلاً، فقد كانت هذه الأم على موعد مع معاناة جديدة على يد قوات الاحتلال، التي اغتالت ولدها أحمد في مخيم بلاطة في نابلس فجر يوم 2008/1/18، وتركته مضرجاً بدمائه. وحين وصلت أمه إليه أغمي عليها بعد أن احتضنته وقبّلته[117].

أما إنعام نظمي كرسوح، الموظفة في جمعية أمهات الشهداء، فقد كانت عالقة مع عشرات آخرين من الفلسطينيين بمدينة العريش المصرية، في انتظار إعادة تشغيل معبر رفح للعودة إلى أسرتها في بيت لاهيا بقطاع غزة، حين شاهدت على شاشة التلفزيون خبر استشهاد ابنها حمزة كرسوح (18 عاماً)، وقد أدّت صدمة هذا الخبر إلى نقلها إلى المستشفى، حيث أسقطت جنينها الذي كانت تحمله في الشهر السادس.

إنعام فقدت جنينها متأثرة بنزيف حادّ بعدما اعتصرها الألم والحزن الشديد على فراق ابنها الثاني؛ حيث سبقه شقيقه أيوب الذي استشهد في الثالثة من عمره

قبل 15 عاماً. تقول أم حمزة التي كانت عائدة من أداء مناسك العمرة أن ابنها كان قد أنهى أوراقه للسفر معها لأداء العمرة، ولكن نقص تكاليف السفر حال دون ذلك ليحصل على ما هو أثمن، وهو "الشهادة"[118].

وحكاية زوجة محمد يوسف عبد الرحمن ناجي، المعروفة بأم ناصر أبو حميد، تعدّ من أبرز صور معاناة المرأة الفلسطينية، إلى حدّ يدفع المرء للتأمل في مدى قدرة تلك المرأة على الاحتمال. فأم ناصر لها عشرة أبناء ذكور، سلبتها قوات الاحتلال ابنها عبد المنعم، في عملية اغتيال نفذتها في 1995/5/13 في منطقة الرام شمال القدس، فيما غيّب الاحتلال سبعة آخرين في سجونه، مانعاً والديهم من زيارتهم جميعاً لـ"أسباب أمنية"، والأبناء السبعة هم: ناصر ونصر وشريف ومحمد وباسل وإسلام وجهاد، وقد صدرت بحقّ أول أربعة منهم أحكام مؤبدة. ولم تنته فصول قصتها إلى هذا الحدّ، بل زاد عليها الاحتلال هدم منزل الأسرة مرتين[119].

ومن اللافت للنظر في كل هذه القصص أن معاناة هؤلاء النساء، على الرغم من عِظَمِها، لم تُثْنِهِنَّ عن

والدة الشهيد الفلسطيني ناصر حجاحجة (16 عاماً) تقبّل جبينه قبيل تشييعه في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية. واستشهد حجاحجة عندما فتحت قوات الاحتلال النار على مجموعة من رماة الحجارة خلال الاشتباكات التي جرت نتيجة توغلها في الضفة الغربية في موقع قبر راحيل، أحد الأماكن المقدسة عند المسلمين واليهود في بيت لحم، والتي لا يمكن إلا لليهود الدخول إليها.

◄ أ ف ب، 2004/4/3.

التضحية، ولم تكسر من صمودهن في مواجهة الاحتلال. ومثّل تصرفهنّ رداً واضحاً وصريحاً على سياسة الاحتلال هذه، بأنهن لن يكنّ أبداً ورقة ضغط يتمّ استغلالها لثني أبنائهن أو أزواجهن عن مسيرة المقاومة والصمود، بل على العكس، فقد أثبتن أنهن أوراق رابحة في التربية والصبر والتضحية.

وكما كانت المرأة الفلسطينية رفيقة درب الرجل في الصمود والجهاد، كانت رفيقته في الاستهداف والشهادة. ومن هذه الأمثلة ليلى زوجة القيادي في حركة حماس صلاح شحادة، التي استشهدت معه، برفقة ابنتهما إيمان البالغة من العمر 15 عاماً، في مجزرة إسرائيلية راح ضحيتها عشرات الشهداء أغلبهم من النساء والأطفال، ودُمِّرت فيها ثلاثة منازل تدميراً كاملاً وأصيبت أربعة أخرى بأضرار جسيمة بحيث لم تعد صالحة للسكن. ومن هذه الأمثلة أيضاً إسلام طه زوجة المجاهد محمد علي طه، والتي استشهدت وهي حامل برفقة زوجها وابنتهما خولة البالغة من العمر 18 شهراً حين استهدفت سيارتهم قذيفة إسرائيلية[120].

ولعل من أروع الأمثلة تجربة أم نضال فرحات، التي

مريم فرحات (أم نضال)، خنساء فلسطين، والتي قدمت ثلاثة من أولادها شهداء، في صورة في منزلها في غزة، حيث كانت ضمن مرشحات حركة حماس لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني. وجرت الانتخابات في أواخر شهر كانون الثاني/يناير 2006، وكانت فيها أم نضال إحدى هؤلاء اللواتي نلن ثقة الناخبين.

➤ رويترز، 2005/12/8.

باتت تسمّى "خنساء فلسطين" لِعِظَم ما قدمته هذه المرأة من تضحيات؛ حيث سقط ثلاثة من أبنائها شهداء، هم؛ محمد ونضال ورَوَاد، وسبق للاحتلال اعتقال نضال وشقيقيه حسام ووسام، كما تعرض ولدها مؤمن للإصابة برصاصة في حوضه أثناء تصديه لأحد اجتياحات قوات الاحتلال لحي الشجاعية في مدينة غزة.

أم نضال شكّلت بتضحياتها ظاهرة عصيّة على الكسر، وعلى الفهم أيضاً بالنسبة للغالبية الكبرى من الأمهات في هذا العالم، فهذه المرأة كانت تستشعر أمومتها بكل المقاومين، فكانت تؤوي في بيتها المقاومين المطلوبين لقوات الاحتلال، وعلى رأسهم الشهيد عماد عقل الذي استشهد في منزلها، وظهرت في شريط الفيديو وهي تودع ابنها المقاوم وهي تعلم أنه لن يعود إليها.

أم نضال وجّهت رسالة لكلّ أمهات العالم، اللاتي لا يفهم معظمهن ما يدور في نفس هذه المرأة وهي تضحي بأبنائها، وشرحت في تلك الرسالة مشاعرها بالقول: "نحن لا نحب الموت لأبنائنا، بل نحب العيش بأمن وسلام واستقرار، لكن إذا اضطررنا لغير ذلك فإننا نفعل ما يمليه علينا الواجب المقدّس نحو أوطاننا، فنحن لسنا هواة قتلٍ أو تدميرٍ، ولكن نريد أن نحرر هذا الوطن من هذا المحتل الغاشم، ونعيش في أرضنا في أمنٍ وسلام، ونحافظ على أبنائنا، ونعيش في حرية كبقية بلاد العالم"[121]؛ لتوضح للعالم أن بشاعة ما يتعرض له شعبها من ظلم تحت الاحتلال، بلغ حداً يدفعها للتضحية بأبنائها في سبيل رفع هذا الظلم، مؤثرة أبناء شعبها على نفسها وعلى أبنائها.

سادساً: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

ألقى الاحتلال الإسرائيلي ومن قبله الاستعمار البريطاني لفلسطين بظلاله الثقيلة على كامل المجتمع الفلسطيني، وعلى واقعه الاجتماعي والسياسي، وكان محتماً أن تتأثر المرأة التي تشكل نصف هذا المجتمع بهذه الظروف، وهو ما جاء في كثير من الأحيان على حساب المرأة وأوضاعها النفسية والمادية والاجتماعية. واضطرت المرأة للوقوف إلى جانب الرجل لمواجهة مصيرهما المشترك، فوجدت نفسها مشاركة في المظاهرات والمسيرات، ومساندة للمقاومين بتأمين الغذاء ومداواة الجرحى، ومُقاوِمة تحمل السلاح، وأسيرة في سجون الاحتلال، وشهيدة في سبيل الدفاع عن نفسها ووطنها وقضية أمتها، إلى جانب كونها أماً ومربية ترعى الأبناء. وسنستعرض في هذا الجزء المسار التاريخي لمشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية تحت الاحتلال.

1. ما قبل نكبة سنة 1948:

في خضم الصراع الوطني للشعب الفلسطيني، ومقاومته المستندة إلى الجماهير الشعبية ضدّ الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، كانت المرأة الفلسطينية شريكة للرجل، زوجاً كان أو أباً أو أخاً؛ فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية، ولعبت دوراً في تأمين المعدات والسلاح والغذاء والمعلومات، وبعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت. ومنهن من لبست الزي العسكري وتدربت على المقاومة المسلحة؛ مثل فاطمة غزال التي استشهدت في معركة عزون، و"أخوات القسام" في حيفا القديمة، اللاتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن[122].

وقد بدأت مشاركة المرأة الفلسطينية في رحلة النضال الفلسطيني منذ بداية القضية الفلسطينية، عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة الفلسطينية نحو الاندماج في قضايا مجتمعها الحياتية، لتتبلور فيما بعد، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، إلى بؤر سياسية، عبّرت عن نفسها في شكل اعتصامات ومظاهرات وعرائض احتجاج. ويُذكر في هذا السياق أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة سنة 1893، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء مستوطنة يهودية في ذلك الوقت. وفيما بعد شكلت معركة البراق سنة 1929 نقطة تحول في حياة المرأة الفلسطينية، إذ استشهدت تسع نساء برصاص الجيش البريطاني، مما دعا المرأة إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت

بها؛ فنظمت جهودها، وعقدت أول مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس في العام نفسه، انبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات. كما أنشئ الاتحاد النسائي العربي في القدس وآخر في نابلس، قامت جميعها بأدوار متعددة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب[123].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان للمرأة الفلسطينية مشاركة فاعلة في ثورة سنة 1936؛ فعلى سبيل المثال، تذكر الحاجة زكية حليلة، عبر شهادتها الشفوية، دوراً غير مألوف للنساء، يتعدى الدور التمويني، وهو دور المرأة في نقل السلاح، ثم في التدريب على السلاح[124].

كما شاركت المرأة الفلسطينية في حرب سنة 1948، فعلى سبيل المثال، شكل عدد من النسوة في يافا فرقة نسائية سرية باسم "زهرة الأقحوان"، تولت الحضّ على المقاومة وتزويد المقاومين بالأسلحة والتموين، كما تشكلت جمعية "التضامن النسائي" في الفترة نفسها للقيام بأعمال التمريض والإسعاف[125].

2. ما بين سنتي 1948 و1967:

بحلول نكبة سنة 1948 نشأت أوضاع جديدة غير عادية، ترافق فيها نشوء مجتمع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات عموماً، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النكبة، وهو ما فرض على اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني، والنساء

منهم بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن. مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، ومظاهر البطالة والفقر والحرمان والمعاناة، التي دفعت المرأة للوقوف في طوابير لاستلام الإعانة. وقد أوجدت هذه الظروف للمرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة دوراً مهماً، وأسهمت بصورة عفوية، في تأجيج المشاعر الوطنية والحفاظ على الهوية وحقّ العودة، نظراً لشدة معاناتها وعمقها، في سياق المعاناة الأوسع التي تلف جميع أبناء المخيم وبناته، والتي شكلت مدخلاً واسعاً لاندفاع أبناء المخيم، ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة سنة 1948 إلى يومنا هذا[126].

وفي سنة 1964، تأسس الاتحاد النسائي الفلسطيني الذي كان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً، ورعاية المرأة العاملة، ورعاية الأمومة والطفولة"، ثم تأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية سنة 1965 بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة والقطاع. إلا أنه طوال المرحلة 1948–1967، لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، وظلّ نشاط الاتحادات والمنظمات والجمعيات الخيرية النسوية مقتصراً على أعداد محدودة من النساء عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية، أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك، خاصة في المناطق الفقيرة من المدن، والقرى والمخيمات[127].

امرأة فلسطينية تبتسم وهي تدلي بصوتها للمرة الأولى في حياتها في مركز انتخابي في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة في 2005/1/27، خلال الانتخابات البلدية الأولى التي تجري في القطاع.

➤ رويترز، 2005/1/27.

د. مريم صالح، النائب في المجلس التشريعي، ووزيرة شؤون المرأة في الحكومة الفلسطينية العاشرة (حكومة هنية). وتحمل صالح (52 عاماً) شهادة دكتوراه في الشريعة الإسلامية وتعمل أستاذة في كلية الدعوة وأصول الدين في رام الله، وهي متزوجة ولها سبعة أبناء، كما أنها ناشطة اجتماعياً وسياسياً مع حركة حماس، حيث ترشحت للانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25 ضمن كتلة التغيير والإصلاح وتم تعيينها بعد فوزها وتشكيل الحكومة، وزيرة لشؤون المرأة.

3. ما بين سنتي 1967 و1993:

عقب هزيمة حزيران/ يونيو 1967، تصاعد نشاط المقاومة الفلسطينية وفاعليتها كعنوان رئيسي تغلب على كل النشاطات المدنية والاجتماعية الأخرى، واستوعبت فصائل المقاومة الفلسطينية معظم العناصر النسوية العاملة في النشاط العام، حيث اندمجت تلك العناصر في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك. إلا أن مشاركة المرأة الفلسطينية في مسيرة النضال الفلسطيني بكل أشكاله في هذه المرحلة بقيت واضحة رغم نسبيتها، حيث نشطت في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، وفي العمل السري المنظم في الضفة والقطاع[128].

ومن بين الأمثلة على مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال، في تلك المرحلة، شادية أبو غزالة، التي استشهدت في أثناء إعدادها قنبلة متفجرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968، وقبلها فاطمة برناوي التي اعتقلت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، بعد وضعها قنبلة في سينما صهيون في مدينة القدس، ليحكم عليها بالسجن مدى الحياة[129].

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك الفترة شهدت تعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة 1955 بقرار من الحاكم العسكري الإسرائيلي في 1976/4/12؛ حيث أعطى هذا القرار الحقّ لكل عربي يبلغ 21 عاماً فما فوق –ومن ضمنهم النساء– بالتصويت في الانتخابات البلدية، وقد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة حكم ذاتي بديلاً للقيادة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن مشاركة المرأة في هذه

الانتخابات أسهمت مع مشاركة الرجل في إفشال ذلك المخطط؛ حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة. وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية ومشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن وتعرضهن لأحكام قاسية وطويلة[130].

ومن أبرز النساء خلال تلك الفترة ليلى خالد، التي كانت أول سيدة في التاريخ تُقدِم على المشاركة في خطف طائرة، حين اختطفت في سنة 1969 طائرة أمريكية إلى دمشق، بهدف تنبيه العالم للقضية الفلسطينية[131].

أما دلال المغربي، التي قادت في 1978/3/11 عملية حملت اسم الشهيد كمال عدوان، فقد تسللت خلال العملية مع مجموعة من عشرة مقاومين بحراً من لبنان إلى سواحل تل أبيب، حيث تمكّنت مع رفاقها من احتجاز حافلة إسرائيلية سارت بها نحو تل أبيب، بهدف مبادلة ركابها بأسرى لدى "إسرائيل"، غير أنّ قوّة لجيش الاحتلال بقيادة إيهود باراك Ehud Barak أنهت العملية بعد وقوع عدد من القتلى والجرحى في صفوف الإسرائيليين، واستشهدت دلال وبعض رفاقها. وفي مشهدٍ مخزٍ، سحب باراك جثمان الشهيدة من شعرها أمام عدسات المصوّرين[132]. وجدير بالذكر أن "إسرائيل" احتجزت جثمان دلال المغربي لأكثر من ثلاثين عاماً في مقابر الأرقام قبل أن تعلن عن الافراج عنه في 2008/7/16 ضمن صفقة تبادل للأسرى، لكن فحص الحمض النووي (DNA) نفى وجود الجثة ضمن الصفقة، ونفت إسرائيل من جانب آخر أن تكون الجثة لديها، مما ترك مصير الجثة غامضاً حتى الآن (صيف 2008).

وهناك عطاف داود عليان، التي برزت قبيل اندلاع الانتفاضة الأولى، حين اعتقلتها قوات الاحتلال من منزلها في بيت لحم بعد منتصف ليلة 1987/8/2، واصطحبتها إلى معتقل المسكوبية؛ حيث حققت معها لأكثر من 40 يوماً، بتهمة التحضير لتنفيذ عملية فدائية[133].

العملية التي كان من المفترض أن تنفذها عطاف لم تكن ستجعلها فقط أولى الاستشهاديات الفلسطينيات لو قُدّر لها النجاح في تنفيذها، بل أول من ينفذ عملية استشهادية تفجيرية في فلسطين. تعود عطاف بذاكرتها إلى سنين طفولتها الأولى التي قضتها في مخيم الدهيشة في قضاء بيت لحم، وتقول: "كان للجيش [الإسرائيلي] معسكر في المخيم حيث كان جنوده يتجولون في الأزقة... لقد كنت أخاف من منظرهم ومن لباسهم وطريقة مشيهم، إلا أن خوفي تحول لاحقاً إلى غضب عليهم تولد في أعماقي". ومع مرور السنين أصبح همّ عطاف التدرّب عند أي فصيل، وهو ما تحقق لاحقاً، إلى أن التقت في سنة 1986 بمن اقتنع بفكرة تنفيذها عملية استشهادية، عن طريق الدخول بسيارة ملغومة إلى مقرّ الحكومة الإسرائيلية في القدس وتفجيره، وتمّ بالفعل التخطيط للعملية، إلا أنها لم تتمّ بسبب اعتقال عطاف قبل الموعد المحدد بفترة قصيرة[134].

ومع تفجر الانتفاضة الأولى في 1987/12/8، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، وكان لنشاطها في القرى والمخيمات حضور بارز وملموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال؛ حيث اعتقلت خلال تلك الانتفاضة أكثر من 500 امرأة[135].

4. المشاركة السياسية بعد تشكيل السلطة الفلسطينية:

على الرغم من مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية العامة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، وعملها في المؤسسات والوزارات التابعة للسلطة، إلا أن تلك المشاركة كانت ضعيفة. حيث إن مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية بقيت ذات طابع هامشي محدود، واقتصرت على وظائف محدودة، مثل سكرتيرة تنفيذية أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية، حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في الحكومة[136]. ومن أصل 340 مدير عام معين في تلك المؤسسات حتى منتصف سنة 2001، كانت توجد 25 امرأة فقط في هذا المنصب، جميعهن في وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة، وهي وزارات خدماتية عموماً، أقرب إلى الدور التقليدي للمرأة كأم وربة بيت، إذ لم تتواجد أي امرأة في منصب مدير عام في وزارات الصناعة والزراعة[137].

أما بالنسبة للمجلس التشريعي، فقد منح قانون الانتخاب الفلسطيني المرأة الحقّ في الترشيح والانتخاب، وقد جرت الانتخابات التشريعية الأولى في 1996/1/20، وجاءت مشاركة المرأة فيها بشيء من الحماسة، لتؤكد وتدلّ على الحاجة المفقودة إلى مشاركة النساء في صنع القرار السياسي. وقد بلغ عدد المسجلات في القوائم الانتخابية 495 ألف و839 امرأة مقابل 517 ألف و396 رجل، أي بنسبة 49% للنساء. لكن عدد المرشحات للمجلس التشريعي لم يعكس تلك النسبة، حيث ترشحت 25 امرأة فقط من أصل 672 مرشحاً، أي بنسبة 3.7%، ولم تصل للمجلس التشريعي سوى خمس نساء من أصل 88 نائباً[138]. أما في الانتخابات

رغم المصاعب والاحتلال... أمل

أمل محمد صيام

هي أمل محمد الشيخ محمود صيام. من مواليد غزة 1962/12/14؛ لكنها حالياً متزوجة ومقيمة في بيت لحم، وأم لأربعة أبناء.

حاصلة على ماجستير في الدراسات الإسلامية، وشغلت منصب وزيرة شؤون المرأة في حكومة الوحدة الوطنية.

الزوج معتقل سابق حديث الخروج من سجون الاحتلال؛ الولد البكر معتقل في سجون الاحتلال خليفة لوالده؛ وهي ابنة الشيخ محمد صيام، أحد مؤسسي الجامعة الإسلامية في غزة والذي أبعدته سلطات الاحتلال الإسرائيلي مطلع التسعينيات إلى مرج الزهور ومنها إلى اليمن.

وتقول أم الطيب، كما يحلو لها أن يناديها الجميع، أن وقع خبر ترشيحها لتقلد منصب وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية لم يكن بالأمر السهل: "كان مفاجئاً لي ولأفراد أسرتي جميعاً، لا شك أن المشاعر لدي متضاربة ما بين الفخر والفرح والحزن لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أوضاع صعبة". بيد أنها تابعت القول: "بالرغم من ذلك تبقى الأمانة غالية، نسأل الله أن يوفقنا لحملها وتأديتها على أكمل وجه كما يحب الله ويرضى".

◄ موقع الجزيرة توك، 2007/3/19.

التشريعية الثانية التي أجريت في 2006/1/26، كانت نسبة النساء من إجمالي المقترعين 46%[139]، وقد كانت مشاركة المرأة في تلك الانتخابات مؤشراً على تقدم دورها السياسي، وعلى الوعي السياسي لدى بعض الفصائل، التي كان البعض ينظر إليها على أنها قد تعمل على عرقلة دور المرأة. حيث وصلت في تلك الانتخابات 17 امرأة إلى المجلس التشريعي من أصل 132 نائباً، من بينهن ثمانية من حركة فتح، وستة من حركة حماس، وواحدة من الجبهة الشعبية، واثنتان من قائمتي الطريق الثالث وفلسطين المستقلة[140].

وفي مراحل الانتخابات المحلية الأربعة التي أجريت في سنة 2005، شكلت النساء نسبة 48% من المشاركين، وبلغت نسبة المشاركة بين النساء 68.8% من مجموع المسجلات في القوائم الانتخابية، مقابل نسبة مشاركة بلغت 71.5% للذكور[141].

5. الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى):

مع تفجّر انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، صعّدت قوات الاحتلال اعتداءاتها ضدّ الفلسطينيين بصورة وحشية، فشنّت حملات عسكرية متكررة ضدّ قطاع غزة والضفة الغربية التي أعادت احتلالها، واستأنفت سياسة الاغتيالات بحقّ قادة المقاومة والناشطين فيها بصورة أكثر شراسة، وطالت اعتداءاتها البرية والجوية المنازل والمدارس والجامعات والمزارع والحقول وأماكن العمل، وبلغ عدد النساء اللاتي استشهدن نتيجة تلك الاعتداءات 163 شهيدة[142].

وأمام هذا الكم الهائل من الاعتداءات، تصاعدت المقاومة الشعبية الفلسطينية، وأخذت صوراً أكثر فاعلية وتطوراً وتنظيماً، وتميزت هذه الانتفاضة بتزايد مشاركة المرأة الفلسطينية في أحداثها في جانبيها المدني والعسكري.

صور كثيرة برزت من خلالها المرأة الفلسطينية في هذه الانتفاضة، من أبرزها صور التظاهرات النسائية التي تحولت إحداها إلى ملحمة بطولية تُخلَّد في تاريخ النضال الفلسطيني، هي تظاهرة نساء بيت حانون اللاتي خرجن صبيحة يوم الجمعة 2006/11/3 لفكّ الحصار عن نحو 70 مقاوماً فلسطينياً، كانت قوات الاحتلال تحاصرهم في مسجد النصر في بلدة بيت حانون شمال شرق قطاع غزة[143].

أولئك النسوة لم تكن أي منهن تحمل في يدها سلاحاً عندما تقدّمن باتجاه المسجد، الذي كان جنود الاحتلال وآلياته يحاصرونه، إلا أن الاحتلال أطلق عليهنّ النار بكثافة، على مرأى من وسائل الإعلام، لتسقط منهن شهيدتان و18 جريحة، ثلاثة منهن بترت أطرافهن السفلى. النائب جميلة الشنطي التي كانت على رأس تلك التظاهرة علّقت بعد أيام على تلك التظاهرة بالقول: "كانت الحقيقة أكبر وأشد مما رأيتموه على شاشات الفضائيات... كنا مصرّات على فكّ الحصار عن رجال المقاومة حتى لو كلفنا ذلك أرواحنا". موقف رأى فيه الاحتلال تحدياً كبيراً يجب الردّ عليه، فسارع إلى استهداف منزل النائبة الشنطي في 2006/11/7 بصاروخين من الجو، أسفر انفجارهما عن استشهاد زوجة أخيها، وحارسيها الشخصيين اللذين كانا بالقرب من المنزل الذي لم تتواجد فيه لحظة القصف[144].

ويذكر أن نسوة بيت حانون كنّ قد تطوعن خلال العملية العسكرية، التي

كان ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في البلدة في تلك الفترة، إلى إسعاف الجرحى ونقلهم وجثامين الشهداء إلى المستشفيات بأنفسهن، بعد أن أدى منع الاحتلال الطواقم الطبية من أداء عملها في البلدة إلى امتلاء الشوارع بالشهداء والجرحى[145].

الصورة التي نشرها المكتب الإعلامي لحركة حماس للاستشهادية الفلسطينية فاطمة النجار (57 عاماً) من بلدة جباليا في قطاع غزة في 2006/11/23، عقب تنفيذها لعمليتها التي أدت لجرح ثلاثة جنود إسرائيليين.

صورة أخرى برزت فيها المرأة الفلسطينية خلال هذه الانتفاضة، وهي صورتها وقد دفعتها المشاهد اليومية المتكررة من قهر الاحتلال وجرائمه بحقّ أسرتها وأرضها وشعبها إلى التضحية بروحها في محاولة لرفع ذلك الظلم، بعد أن وجدت نفسها تعيش واقعاً أغلق فيه الاحتلال أبواب الحياة في وجهها، وبعد أن يئست من عجز المجتمع الدولي وتقاعسه عن حمايتها، فلم تجد إلا جسدها سلاحاً تسعى لتغيير المعادلة بالتضحية به، لعلّ تلك التضحية تكون سبباً في تخفيف المأساة عمّن بقي من نساء شعبها ورجاله.

الشابة آيات محمد الأخرس، ابنة مخيم الدهيشة في بيت لحم كانت إحدى هؤلاء. كانت آيات طالبة على وشك إنهاء دراستها الثانوية، وكانت تفصلها عدة شهور فقط عن حفل زفافها الذي كان من المفترض أن يقام في شهر تموز/

يوليو 2002، إلا أنها قدّمت على تخرجها وزواجها من خطيبها شادي موعداً من نوع آخر، وغادرت منزلها صباح يوم الجمعة 2002/3/29 إلى أحد الأسواق الواقعة غربي مدينة القدس، حيث نفّذت عملية استشهادية أسفرت عن مقتل إسرائيليَيْن وإصابة العشرات.

تصف والدة آيات صباح آخر يوم خرجت فيه ابنتها من المنزل، فتقول:

استيقظت آيات مبكرة على غير عادتها، وإن لم تكن عينها قد عرفت النوم في هذه الليلة، وصلّت صلاة الصبح، وجلست تقرأ ما تيسر لها من كتاب الله، وارتدت ملابسها المدرسية، وأخبرتني أنها ذاهبة للمدرسة لتحضر ما فاتها من دروس، فاستوقفتها؛ فاليوم الجمعة عطلة رسمية في جميع مدارس الوطن. ولكنها أخبرتني أنه أهم أيام حياتها، فدعوت الله أن يوفقها ويرضى عنها... وما كدت أكمل هذه الجملة حتى لاحظت بريق عينيها وكأني دفعت بها الأمل، ووهبتها النجاح في هذه الكلمات، فنظرت إليّ بابتسامتها المشرقة، وقالت: هذا كل ما أريده منك يا أمي، وخرجت مسرعة تصاحبها شقيقتها سماح إلى المدرسة.

وتكمل الأم حديثها بعد أن سقطت دمعة من عينها:

عادت شقيقتها سماح مع تمام الساعة العاشرة بدونها، فخفت وبدأت دقات قلبي تتسارع، فالأوضاع الأمنية صعبة جداً، والمخيم يمكن أن يتعرض للاقتحام في أي لحظة، وغرقت في هاجس الخوف، ووابل الأسئلة التي لا تنتهي، أين ذهبت؟ وهل يعقل أن تكون قد نفذت ما تحلم به من الاستشهاد؟ ولكن كيف؟ وخطيبها؟ وملابس الفرح التي أعدتها؟ وأحلامها؟.

وبينما الأم في صراعها بين صوت عقلها الذي ينفي، ودقات قلبها التي تؤكد قيامها بعملية استشهادية، وإذ بوسائل الإعلام تعلن عن تنفيذ العملية، وأن منفذتها فتاة، وتضيف الأم وقد اختنقت عبراتها بدموعها: "فأيقنت أن آيات ذهبت ولن تعود، وأصبحت عروس فلسطين، فقد كانت مصممة على أن تنتقم لكل من عيسى فرح وسائد عيد اللذين استشهدا إثر قصف صاروخي لمنزلهما المجاور لنا".

آيات رحلت في مطلع شبابها، طالبة متفوقة، وفتاة محبوبة ممن حولها. رحلت وهي تجهز لبيت أحلامها وليلة زفافها إلى الشاب الذي أحبها وأحبته، كأنها تردّ بذلك على ادعاء أن اليأس أو الفشل في الحياة هما الدافع لهذا النوع من العمليات، وتقول إن الحقيقة هي أن قسوة الجرح وظلم الاحتلال يوجدان واقعاً يصعب معه تذوق طعم السعادة والنجاح في الحياة. هذه الفكرة كانت تراود آيات باستمرار، كما تروي والدتها، إذ كانت تقول "ما فائدة الحياة إذا كان الموت يلاحقنا من كل جانب؟ سنذهب له قبل أن يأتينا، وننتقم لأنفسنا قبل أن نموت"[146].

خاتمة

أظهرت التطورات التي مرت بها أوضاع المرأة الفلسطينية منذ الاحتلال سنة 1948 تزايد الانتهاكات لحقوق المرأة الأساسية من قبل سلطات الاحتلال، وتزايد الضغوط والقيود والاعتداءات والمعاناة التي تتعرض لها، وهو السياق نفسه الذي حكم أوضاع المجتمع الفلسطيني ككل تحت الاحتلال.

وعلى الرغم من وجود أسباب متعددة لضعف المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن الاحتلال كان صاحب دور رئيسي في التأثير على دور المرأة الفلسطينية، ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية. حيث تركت ممارسات الاحتلال القمعية، وتقطيعه أوصال المدن والقرى الفلسطينية، أثراً على استعداد النساء للخروج من بيوتهن ومن

شيء أخير

عندما أردنا المغادرة، وقفت أم ليلى لتحيتنا، وشدّت على يدينا قائلة:

"تذكرت شيئاً أخيراً. شيئاً يجب أن تذكريه في كتابك. اذكريه رغم كل المعوقات؛ رغم الحرب والموت والدماء والدمار، ورغم أن بعض الرجال قد يعارضون هذا؛ اذكري أننا نحن النساء مستقبل هذه الثورة؛ نحن من نربي الأطفال ونعلمهم الإيمان بهذه القضية. كل يوم يقتل أهلنا وكل يوم يزداد عدد الشهداء؛ وإذا لم يفهم العالم المعاناة التي نعيشها، فإنهم لن يصلوا أبداً لكي يفهموا معنى الألم والوجع الذي يدفع أمّاً للتمني، أشد ما يكون التمني، بأن يصبح أبناؤها مقاومين وشهداء".

◄ Ingela Bendt and James Downing, *We Shall Return :Women of Palestine* (London: Zed Press ltd., 1982), p. 118.

مجتمعاتهن المحلية، والمشاركة في الحياة العامة وفي الأنشطة السياسية.

كما أسهمت حالة الفقر الشديد والبطالة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني، والحاجة المادية الناتجة عنهما، وهي أمور يُعدّ الاحتلال مسؤولاً عنها إلى حدٍّ بعيد، في دفع النساء للعمل في مواقع لم تكن مقبولة اجتماعياً لهنّ؛ كانتشار أعمال الخدمة في البيوت، أو تجارة البسطات بين النساء. وقد راكم هذا الأمر أعباء إضافية على المرأة، وزاد من معاناتها وإرهاقها الجسدي، فضلاً عن أعبائها النفسية والاجتماعية، كما أضعف من إمكانات مشاركتها في الحياة السياسية.

وعلى الرغم من ذلك كلّه، فإن المرأة الفلسطينية أظهرت إصراراً متزايداً على التمسك بحقوقها والصمود في وجه الاقتلاع؛ حيث زادت التضحيات التي تقدمها، وزادت مشاركتها في الحياة السياسية والنضال ضدّ الاحتلال. وأصبحت تلعب دوراً أكبر في عدد متزايد من مجالات الحياة اليومية، ومجالات النضال والمقاومة، خصوصاً

في ظلّ تشديد الاحتلال من قبضته بالاغتيالات والاعتقالات وتقييد الحركة على الرجال، فكان لا بدّ للمرأة أن تنهض لتكون على قدر ما يُلقى على عاتقها من مسؤوليات.

ولا يخفى على أي متابع أو مراقب لوضع المرأة في فلسطين أن ما تتعرض له يجري على مرأى ومسمع من العالم كلّه، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات الدولية المنادية بحقوق المرأة والداعية لتحسين وضعها في العالم العربي. دون أن تقدِّم أي من هذه الجهات حماية عمليّة للمرأة الفلسطينية مما تتعرّض له من انتهاكات على يد الاحتلال، تحفظ حياتها من سيف الموت الأعمى المسلط من قِبَل قوات الاحتلال على عنق الشعب الفلسطيني، أو تحفظ كرامتها على حواجز الذل والقهر التي يقطع بها الاحتلال طريقها كلّ يوم، أو تنصفها في عتمة زنازين سجون الاحتلال ووحشيتها، أو تضمن لها على الأقل أبسط حقوقها في التعليم والرعاية الصحية.

أمام هذا كله يبقى بين هؤلاء من يتعجب من تضحية المرأة الفلسطينية بأبنائها في سبيل قضيتها، أو يستغرب منظرها وهي تشارك بفعالية في المقاومة والنضال... أليس هناك في كلّ تلك المشاهد أمر آخر يدعو للتعجب؟.

هوامش

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2007** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2008)، ص 11، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/arabic_final2.pdf

[2] انظر: **المصدر نفسه.**

[3] مركز معلومات وإعلام المرأة، إطلالة على أوضاع المرأة الفلسطينية عام 2007، 2007/3/30، انظر:
http://www.pwic.org.ps/center/women01.htm

[4] إحصائيات انتفاضة الأقصى 2000/09/29 – 2008/05/29، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:
http://www.pchrgaza.org/arabic/statists_intifada.html

[5] عبد الناصر فروانة، تقرير إحصائي شامل لوزارة شؤون الأسرى والمحررين، موقع فلسطين خلف القضبان، شباط/ فبراير 2008، انظر:
http://www.palestinebehindbars.org/taqreerfeb2008.htm

[6] لمزيد من التفاصيل انظر: عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً (1) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2006** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2006)، ص 28.

[8] **المصدر نفسه**، ص 177.

[9] بحسب الأرقام المزودة من دائرة السكان في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، في:
At a glance: Israel, United Nations Children's Fund (UNICEF), in:
http://www.unicef.org/infobycountry/israel_statistics.html

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2006**، ص 34.

[11] انظر إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين: تقرير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)، شباط/ فبراير 2008؛ **والمسح الفلسطيني لصحة الأسرة – 2006: التقرير النهائي**، كانون الأول/ ديسمبر 2007؛ **والفلسطينيون في نهاية عام 2006**؛ **وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007؛ **والمرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007**، آب/ أغسطس 2007، ص 21.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007**، ص 23.

[13] صحيفة **الحياة**، لندن، 2008/4/8.

[14] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2008/3/8.

[15] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2008/3/9.

[16] **المصدر نفسه.**

[17] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: إسرائيل، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: E/C.12/1/Add.90، 2003/5/23، فقرة 31.

[18] إحصائيات انتفاضة الأقصى 2000/09/29 – 2008/05/29.

[19] منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي، رقم الوثيقة MDE 15/016/2005، 2005/3/31، انظر:
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE15/016/2005/ar/dom-MDE150162005ar.html

[20] المصدر نفسه.

[21] المصدر نفسه.

[22] المصدر نفسه.

[23] إحصائيات شهيدات انتفاضة الأقصى، مركز معلومات وإعلام المرأة، انظر:
http://www.pwic.org.ps/statistics/shohadaa.html

[24] المصدر نفسه.

[25] أكرم أبو عمرو، في الذكرى السنوية ليوم المرأة العالمي: والأسيرات الفلسطينيات معاناة لا تنتهي، مركز معلومات وإعلام المرأة، 2008/3/8، انظر:
http://www.pwic.org.ps/derasat/derasat5.html

[26] عبد الناصر فروانة، تقرير عن عمل وزارة شؤون الأسرى والمحررين، فلسطين خلف القضبان، 2007/10/22، انظر:
http://www.palestinebehindbars.org/n27.htm

[27] أطفال يبصرون النور رغم عتمة الزنازين: ولادة الأسيرات في سجون الاحتلال قيود وأغلال ومعاناة وإذلال، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/16، انظر:
http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=70102

[28] المصدر نفسه.

[29] جون دوغارد، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: A/60/271، 2005/8/18، الفقرة 43.

[30] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2006 – أيلول/ سبتمبر 2007)، تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة، الدورة الثانية والخمسون، رقم الوثيقة: E/CN.6/2008/6، 2007/12/3.

[31] بحسب مساهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: A/62/75–E/2007/13، 2007/5/3.

[32] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[33] **الحياة الجديدة**، 2008/1/17.

[34] أطفال يبصرون النور رغم عتمة الزنازين.

[35] **الحياة الجديدة**، 2008/1/17.

[36] أطفال يبصرون النور رغم عتمة الزنازين.

[37] عبد الناصر فروانة، "المرأة الفلسطينية... عطاء بلا حدود،" فلسطين خلف القضبان، آذار/ مارس 2005، انظر:
http://www.palestinebehindbars.org/women2005.htm

[38] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي.

[39] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: إسرائيل، فقرة 19.

[40] إحصائيات شهيدات انتفاضة الأقصى، انظر:
http://www.pwic.org.ps/statistics/shohadaa.html

[41] جون دوغارد، مصدر سابق.

[42] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، الفقرة 65.

[43] قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (الأمر المؤقت) 5763–2003، الصادر في 2003/7/31، انظر: منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[44] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[45] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2008/1/19.

[46] **المصدر نفسه.**

[47] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[48] المصدر نفسه.

[49] انظر: المصدر نفسه.

[50] Maha Abu-Dayyeh Shamas, "The Second Palestinian Intifada: Social and Psychological Implications for Palestinian Women Resulting from the Israeli Escalation of Violence," Women's Centre for Legal Aid and Counselling, Jerusalem, August 2001, p. 5.

[51] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[52] المصدر نفسه.

[53] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2004 – أيلول/ سبتمبر 2005)، تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة، الدورة الخمسون، رقم الوثيقة: E/CN.6/2006/4، 2005/12/7.

[54] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي يلخص نتائج مسح ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية 2006، 2006/12/27، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/cond_06a.pdf

[55] المصدر نفسه.

[56] Maha Abu-Dayyeh Shamas, op. cit.

[57] انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، تموز/ يوليو 2006، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: TD/B./53/2، 2006/7/19؛ وملخص الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية (الملحق 1)، في: الأمم المتحدة، تقرير عن الممارسات الإسرائيلية الغير قانونية في شرق القدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، رقم الوثيقة: A/ES-10/248، 2003/11/24.

[58] بحسب البيانات المقدمة من مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي.

[59] منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة، جنيف، 2004.

[60] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[61] الأمم المتحدة، تقرير للأمين العام عن المساعدة للشعب الفلسطيني، رقم الوثيقة: A/61/80-E/2006/72، 2006/5/12، الفقرة 53.

[62] بحسب مساهمة منظمة الصحة العالمية في تقرير: لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2005 – أيلول/ سبتمبر 2006)، تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة، الدورة الحادية والخمسون، رقم الوثيقة: E/CN.6/2007/4، 2007/1/9.

[63] Maskit Bendel, "More than Miracles Needed: Breast Cancer Among Palestinian Women," *Bridges: A Jewish Feminist Journal*, 11.1 (2006), p. 33-38.

[64] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الإغلاق المفروض على قطاع غزة: الآثار الاقتصادية والإنسانية، القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2007، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007_Arabic.pdf

[65] Maskit Bendel, *op. cit.*

[66] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2004 – أيلول/ سبتمبر 2005).

[67] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: A/60/324، 2005/8/31، الفقرة 11.

[68] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[69] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، الأمم المتحدة، رقم الوثيقة: A/HRC/4/57، 2007/2/23، الفقرة 4.

[70] المصدر نفسه، الفقرة 6.

[71] المصدر نفسه، الفقرتان 5 و6.

[72] صحيفة **السفير**، بيروت، 2007/7/18.

[73] موقع العربية نت، 2004/8/8.

[74] بحسب تصريح الدكتور إيلان غال من مستشفى ليز للولادة في تل أبيب، والذي استشهد بكلامه جدعون ليفي في مقالته "وتوفي التوأمان" في صحيفة **هآرتس** في 2004/1/8، انظر: منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[75] Gideon Levy, "Twilight Zone: Birth and Death at the Checkpoint," *Ha'aretz*, 12/9/2003.

[76] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2004/7/31؛ والعربية نت، 2004/8/8، في: http://www.alarabiya.net/articles/2004/08/08/5554.html؛ وموقع الجزيرة نت، 2004/10/3، في:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=87306

[77] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، 2007/2/23، الفقرة 12.

[78] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، الفقرة 49.

[79] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2005 – أيلول/ سبتمبر 2006).

[80] بحسب مساهمة اليونيسيف في تقرير: لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2004 – أيلول/ سبتمبر 2005).

[81] المصدر نفسه.

[82] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، دائرة صحة وتنمية المرأة، التقرير السنوي 2006، غزة، فلسطين، انظر:
http://www.moh.gov.ps/moh_ar/pdffiles/Annual%20WHDD%20report%202006%20final.pdf

[83] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2004 – أيلول/ سبتمبر 2005).

[84] بحسب مساهمة اليونيسيف في: المصدر نفسه.

[85] مركز معلومات وإعلام المرأة، إطلالة على أوضاع المرأة الفلسطينية عام 2007.

[86] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[87] مركز معلومات وإعلام المرأة، إطلالة على أوضاع المرأة الفلسطينية عام 2007.

[88] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[89] بحسب مساهمة اليونيسيف في تقرير: لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2006 – أيلول/ سبتمبر 2007).

[90] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007**، ص 27.

[91] مروان خواجا وآجا تلتنز، **على الهامش: الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن** (إربد: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، 2005)، ص 106.

[92] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**، ص 78، 83.

[93] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007**، ص 29–30.

[94] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**، ص 76، 79، 84.

[95] **المصدر نفسه**، ص 384.

[96] **المصدر نفسه**، ص 134، 136–137، 142.

[97] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2005 – أيلول/ سبتمبر 2006).

[98] المصدر نفسه.

[99] لجنة وضع المرأة، حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (تشرين الأول/ أكتوبر 2006 – أيلول/ سبتمبر 2007).

[100] المصدر نفسه.

[101] المصدر نفسه.

[102] المصدر نفسه.

[103] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "8"**، ص 188.

[104] See: Central Bureau of Statisitics (CBS), Labour Force Surveys - 2006, December 2007, in: http://www1.cbs.gov.il/www/saka_y/e_intro_a_1.pdf

[105] Ruth Sinai, "Arab women - the most exploited group in Israeli workforce," *Ha'aretz*, 1/2/2008.

[106] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[107] انظر مثلاً: الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق بالممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة، رقم الوثيقة: A/62/360، 2007/9/24، الفقرة 64؛ ومنظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[108] Israel Using Psychological Torture, British Broadcasting Corporation (BBC), 13/4/2008.

[109] Ibid.

[110] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2008/1/17.

[111] موقع مجلة **العصر**، جدة، 2002/8/18، انظر:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=2857

[112] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2003/8/11.

[113] المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.palestine-info.info/arabic/feda/shreim.htm؛ وموقع كتائب عز الدين القسام، انظر:
http://www.alqassam.ps/arabic/?action=detail&&sid=3861

[114] موقع شبكة فلسطين الإخبارية، 2005/12/25، انظر:
http://www.pnn.ps/arabic/archive2005/dec/week4/251205/report2.htm

[115] كتائب عز الدين القسام، انظر:
http://www.alqassam.ps/arabic/?action=detail&&sid=3861

[116] شبكة فلسطين الإخبارية، 2004/9/23، انظر:
http://www.pnn.ps/arabic/archive/sep/week4/230904/report4.htm؛
وغسان دوعر، نساء فلسطينيات في الانتفاضة (1)، **القدس العربي**، 2007/3/27.

[117] صحيفة **الخليج**، الإمارات، 2008/1/19.

[118] **الخليج**، 2006/11/7.

[119] مجلة **المجتمع**، الكويت، 2005/5/27؛ وموقع قدس للأنباء، 2008/1/12، انظر:
http://www.qudsnews.net/reports/204.htm

[120] منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.

[121] غسان دوعر، نساء فلسطينيات في الانتفاضة (4)، **القدس العربي**، 2007/3/30.

[122] غازي الصوراني، دور المرأة الفلسطينية: تاريخه الحديث والمعاصر، مجلة **رؤية**، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 21، أيلول/ سبتمبر 2002، انظر:
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/21/page7.html

[123] دنيا الأمل إسماعيل، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية، مجلة **رؤية**، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 5، كانون الثاني/ يناير 2001، انظر:
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page5.html

[124] فيحاء عبد الهادي، "الدخول إلى حيز الذاكرة،" موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، 2005/11/29، انظر:
http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=4193&CategoryId=2

[125] عبد الناصر فروانة، "المرأة الفلسطينية... عطاء بلا حدود".

[126] غازي الصوراني، **مصدر سابق**.

[127] **المصدر نفسه**.

[128] **المصدر نفسه**.

[129] عبد الناصر فروانة، "المرأة الفلسطينية... عطاء بلا حدود".

[130] غازي الصوراني، **مصدر سابق**.

[131] العربية نت، 2006/10/8، انظر:
http://www.alarabiya.net/articles/2006/10/08/28115.html

[132] معن البياري، "دلال المغربي... مثلاً،" **الخليج**، 2008/4/28.

[133] أحمد جابر، **نساء خالدات على أرض الرباط** (صنعاء: دار الوعد للنشر والتوزيع، 2004)، ص 53–58.

[134] **المصدر نفسه**.

[135] غازي الصوراني، **مصدر سابق**.

[136] صلاح عبد العاطي، المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضدّ المرأة (أمان)، شباط/ فبراير 2007، انظر:
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1249

[137] غازي الصوراني، مصدر سابق.

[138] دنيا الأمل إسماعيل، مصدر سابق.

[139] السلطة الوطنية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، جدول يبين أعداد المقترعين في الانتخابات التشريعية الثانية 2006 حسب الجنس والعمر.

[140] سامر خويرة، برلمانيات حماس: لا حجاب بالإكراه، موقع إسلام أون لاين، انظر:
http://www.islamonline.net/arabic/adam/2006/03/Article07.shtml

[141] السلطة الوطنية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، جداول التجمعات السكانية وإحصاءات التسجيل والاقتراع في الانتخابات المحلية (المراحل 1–4).

[142] إحصائيات انتفاضة الأقصى 2000/09/29 – 2008/05/29.

[143] صحيفة **الغد**، عمّان، 2006/11/4.

[144] **العصر**، 2006/11/11، انظر:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&ContentId=8400

[145] **الحياة الجديدة**، 2006/11/2.

[146] انظر: اعتدال قنيطة، "آيات الأخرس... عروس بفستان الشهادة،" إسلام أون لاين، 2002/4/2:
http://www.islamonline.net/arabic/famous/2002/04/article01.shtml

2

أولست إنساناً؟

معاناة المرأة الفلسطينية
تحت الاحتلال الإسرائيلي

The Suffering of the Palestinian Women
under the Israeli Occupation

هذا الكتاب

هي امرأةٌ لا كالنّساء... في معاناتها، وفي صمودها، وفي عطائها. يتعمّد الاحتلال الإسرائيلي أن يحرمها من أبسط حقوقها في الحياة والأمن وحرية التنقل والرعاية الصحية والتعليم، ويصيب كافة جوانب حياتها بكل وسائل الإيذاء والمضايقة الممكنة. هيَ وجعُ الأمّ والأخت والزوجة والبنت في مجتمع تُركَ يواجه بمفرده احتلالاً منجبراً. لا يراعي حقّاً أو خلقاً أو عرفاً. وفي عالم ينادي بالحقوق والحريات لكنّه صامتٌ بخصوص ما يمارسه الاحتلال بحقّها من انتهاكات.

وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني من سلسلة أولست إنساناً، التي يسعى مركز الزيتونة من خلالها إلى تقديم صورة متكاملة عن معاناة الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، بأسلوبٍ يخاطبُ العقل والقلب في إطار علميّ منهجيّ موثّق. ويقدّم الكتاب نبذة عن معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، بجوانبها المختلفة، كما يقدّم موجزاً عن تاريخ مشاركاتها السياسية والنضالية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت